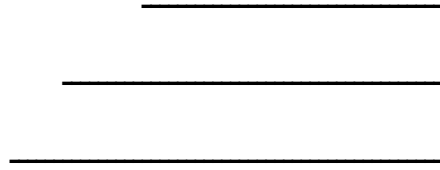


توضيح الواضحات من أشكال المشكلات

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الثالثة
1430 هـ - 2009 م.

المركز الإسلامي للدراسات



توضيح الواضحات من أشكال المشكلات

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..
واللعنة على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين، إلى قيام يوم
الدين..

وبعد..

فقد صدق من قال: إن «توضيح الواضحات من أشكل
المشكلات»، فكيف أصبح هذا التوضيح سبباً في إحراج الكاتب، حين
يضطر إلى معاودة التأكيد على الفكرة مرة بعد أخرى.. عالماً بأن من
شأن ذلك أن يبعث السأم والملل، والضيق في نفس القارئ، الذي يرى
نفسه ملزماً بمتابعة الحديث إلى نهايته، لكي يتأكد من سلامة وصحة
جميع المفردات التي يجري الحديث عنها وفيها..

وقد كان لنا اهتمام أكيد بتجنب الوقوع في هذا المحذور ، ولكن
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، هذه المرة على الأقل، فقد ظهر أن
هناك من تعرّض بالنقد لما ذكرناه في كتاب: «دراسة في علامات
الظهور».. وتجاوز ذلك إلى الإتهام لنا، وإلى التجريح الممزوج

بالتظاهر بالاحترام والتقدير!!

وقد كنا غافلين عن هذا الأمر، وبعد مرور فترة ليست بالقصيرة نظرنا فيما سطره هذا المعترض من إشكالات، فكان رأينا هو أن نغض الطرف، وننأى بأنفسنا عنها، على ما هو دأبنا في التعاطي مع مشابهاها، فإننا لا نبادر إلى الرد، إلا إذا أحسنا أن الشبهات التي أثيرت، قد تخدع القارئ، وتوقعه في الوهم أو الخطأ..

ولأجل ذلك كنا - في حالة أخرى مشابهة لهذه الحالة - قد أغمضنا النظر عن مناقشة ما اعترض به بعضهم على كتابنا: «ظلامه أم كلثوم»، وكان سبب سكوتنا هو:

1- الوضوح الشديد لبطلان ما اعترض به.

2- ثقتنا بوعي القارئ، وبقدرته على تحديد مواضع الخلل فيما سطره..

غير أن بعض الإخوة المؤمنين، قد كانت لهم وجهة نظر أخرى فيما يرتبط بالنقد الذي وُجّه إلى كتاب دراسة في علامات الظهور، وفي الإتهام والتجريح الذي تعرضنا له فيه..

حيث رأوا ضرورة توضيح الفكرة لمن قد لا يكون قادراً على إدراك مواقع الخلل في كلام المعترض، وذلك من أجل تحصين القارئ الكريم من أن يقع تحت تأثير ما يزجيه الناقد من عبارات طنانة ورنانة، تزين الشبهة له، وتجعل الباطل يشبه الحق، وتنتهي بالباس الخطأ ثوب الصواب..

ثم لفت النظر إلى مواقع التجني والتجريح غير المبرر ولا المعقول، وإلى التذاكي المفضوح، الذي يتجلى بوضوح، حين يمزج التجريح بالثناء، والإتهام بالانحراف، وبالتظاهر بالمحبة والولاء..

فأثرت أن أستجيب لطلبهم في خصوص الأمر الأول، وأغض الطرف عما عداه، معتبراً: أن هذا التجريح الذي نالني شخصياً بهذا الأسلوب الذي لا أحب توصيفه، اعتبره موجهاً إلى غيري، وأنه لا يقصدني ولا يعنيني، وأترك الحكم النهائي في هذا وذاك لأهل الدراية والإنصاف..

وأعود فأكرر: أنه لولا هذه الملاحظة لما تعرضت لهذا الأمر، ولما بذلت فيه جهداً، أو صرفت فيه وقتاً..

هذا.. وقد آثرت عدم الإشارة إلى اسم ذلك المعترض، لأتجنب ما قد يعتبره البعض نوعاً من التوهين له، أو الإساءة إلى شخصه، فإننا نربأ بأنفسنا عن الدخول في أمر كهذا.. وإنما نقصد - فقط - إلى تعريف القارئ بموقع الخلل في كلامه..

فإلى ما يلي من مطالب.. نبدوها بذكر عين كلام هذا المعترض، ليتمكن للقارئ الكريم أن يراجع، ويقارن، ويقرر..

والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، محمد وآله الطاهرين..

عيثا الجبل (عيثا الزط سابقاً)
2 جمادى الثانية 1424 هجري الموافق 1 تموز 2003 ميلادي
جعفر مرتضى الحسيني العاملي

الفصل الأول

هذه هي أقوالهم

بداية:

إن هذا المعترض قد أفاض في بيان مقاصده، ولم يأل جهداً في ترصيف الشواهد على صحة ما جاء به..

ونحن نذكر عين كلامه في البداية، من دون أي زيادة أو نقيصة فيه، ثم نتابع الحديث معه بعد ذلك، لنشير إلى مواضع الإشكال فيما أورده، واستدل أو استشهد به، فنقول:

قال المعترض:

مع كتاب دراسة في علامات الظهور

للعلامة السيد جعفر مرتضى العاملي

تناول المؤلف في هذا الكتاب بحثاً جديدة، على صعيد التنبيه إلى خطورة الأفكار والمفاهيم والممارسات الخاطئة والمنحرفة، المطروحة في بعض الكتابات المهدوية المعاصرة. ونحن نتفق معه في أكثر الانتقادات التي وجهها لكتاب «بيان الأئمة» وكتاب «الجزيرة الخضراء»، ولكننا لا نشاركه كل الرأي في موقفه السلبي من «خطبة البيان» ولا في أكثر آرائه الغريبة العجيبة الخاصة بعلامات الظهور، وقد سجلنا عليها ملاحظات كثيرة جداً، نكتفي بذكر أهمها في هذا الكتاب.

مصادر أخبار الغيب:

صنّف أخبار المستقبل المروية عن النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته - من حيث المصدر الحقيقي لها - إلى دائرتين:

1- دائرة التوقيف: وهي الأخبار الغيبية التي يرويها رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن جبرائيل عن الله تعالى، ويرويها أهل البيت عن آبائهم عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

2- دائرة الخبرة: وهي الأخبار الغيبية الصادرة عن النبي «صلى الله عليه وآله» أو عن أهل بيته بحكم معرفتهم الدقيقة وخبرتهم الذاتية بالظروف والأحوال الخاصة بمجتمعاتهم، ثم بالآثار والنتائج المترتبة عليها في المستقبل ..

وما ذكره لا دليل عليه، ولم يرد بشأنه نص مأثور، بل المروي عن أهل البيت «عليهم السلام» على عكسه تماماً، حيث تواترت الأخبار الصريحة عنهم بأسانيد معتبرة، أن كل ما يلقونه إلى الناس من علوم - بما فيها من أنباء الغيب - إنما يروونه عن النبي «صلى الله عليه وآله» عن جبرئيل عن الله تعالى، فعلومهم كلها لا تخرج عن دائرة العلوم الإلهية التوقيفية.

وهذا هو شأن من يختارهم الله تعالى حملة لرسالته، ويؤيدهم بروح القدس فلا يصح أن نتصور بحقهم التحرك في إطار خبراتهم

(1) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص37.

الذاتية، وهم أئمة الهدى، وخزان علم الله، وتراجمة وحيه، وحفظة سره، وورثة علوم خاتم أنبيائه.

والكلام بعينه ينطبق على علوم خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى كل ما يصدر منه من مطلق الكلام حيث نزهه الله تعالى عن الكلام من خبراته الذاتية مطلقاً. فقال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * ⁽¹⁾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ).. ، وقال تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ).. ⁽²⁾

ولو سلمنا أن للنبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته علوماً خاصة مصدرها خبرتهم الذاتية، فإن إخباراتهم عن المستقبل ليست من هذا النوع إطلاقاً، لوجود عدد كبير من التصريحات الصادرة عنهم، النافية لعلمهم بالغيب على نحو الأصالة والاستقلال، وهو ما ينسجم تمام الانسجام مع قوله تعالى:

(3) (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ) ..
 (4) (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) ..
 وقال تعالى حكاية عن خاتم رسله «صلى الله عليه وآله»:

(1) الأيتان 3 و 4 من سورة النجم.

(2) الآيات من 44 - 46 من سورة الحاقة.

(3) الآية 59 من سورة الأنعام.

(4) الآية 65 من سورة النمل.

..
 (أَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْعَيْبَ لِاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ
 (1) السُّوءُ) ..

وقال تعالى: (عَالِمُ الْعَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا، إِلَّا مَنْ
 (2) ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ) ..

وما استشهد به العلامة العاملي من كلام لمولانا علي «عليه السلام» في وصفه لمستقبل الأمة في ظل السياسة الأموية الظالمة، ليس من خبرته الذاتية بالمجتمع الإسلامي، وبما سيؤول إليه في المستقبل، بل هو من دائرة علومه الإلهية المخبر عنها في قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ (3) فِي الْقُرْآنِ وَنُحُوفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا) .. والمروي من طرق السنة والشيعة، إن هذه الآية نزلت في بني أمية.

وروي عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «إن أول من يبذل سنتي رجل من بني أمية».. (4)

وقال «صلى الله عليه وآله»: «إذا بلغت بنو أمية أربعين رجلاً

(1) الآية 188 من سورة الأعراف.

(2) الأيتان 26 و 27 من سورة الجن.

(3) الآية 60 من سورة الإسراء.

(4) كنز العمال ج 11 ص 167 ح 31/62.

(1)

اتخذوا عباد الله خولاً، ومال الله دخلاً، وكتاب الله دغلاً».. ،
وأعلن أبو ذر هذه الأحاديث للأمة في ثورته البيضاء على سياسة
عثمان بن عفان شيخ الأمويين.

وإذا كان أمر بني أمية واضحاً في القرآن والسنة، فأمر المؤمنين
أعلم من أبي ذر به، بل ومن سائر الصحابة وهو القائل: «لقد علمني
رسول الله ألف باب كل باب يفتح ألف باب».. (2) ، وهو القائل أيضاً:
«إسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء
فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مئة وتضل مئة إلا أنبأتكم
بناعقها وسائقها ومناخ ركابها ومحط رحالها ومن يقتل من أهلها ومن
يموت موتاً».. (3)

وإذا كان علي «عليه السلام» قد ورث جميع أبواب المعرفة عن
خاتم المرسلين «صلى الله عليه وآله» سواء فيما يخص علوم الدين،
أو حاضر الناس ومستقبلهم، فلماذا يلجأ في الحديث عن بني أمية،
وعن أحداث المستقبل إلى خبرته الذاتية؟ ونفس الكلام يقال عن أهل
بيته الذين ورثوا علم خاتم النبيين عن طريقه، وهم عدلاء الكتاب،
وأمناء وحيه، وحراس حدوده، لا يفارقونه إلى يوم القيامة.

(1) كنز العمال ج 11 ص 167 ح 31/58.

(2) التفسير الكبير للرازي، رواه في تفسير قوله تعالى: (إن الله اصطفى آدم

ونوح)..

(3) نهج البلاغة خطبة (تحقيق صبحي الصالح) 93 ص 137.

ولا يعني كلامنا هذا، أن نقلل من قيمة الخبر الذاتية عند أهل البيت «عليهم السلام» فهم قطعاً أخير الناس بأحوال الناس، وأكثرهم معرفة بظروف مجتمعاتهم الحاضرة والمستقبلية، في ضوء المقدمات والنتائج، لكننا نقطع بأنهم لم يستخدموا شيئاً من خبراتهم الذاتية في تبليغ أحكام الدين، ولا في الإخبار عن مستقبل المسلمين لأنهم أئمة من الله تعالى شأنهم شأن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا يختلفون عنه إلا في النبوة، كما نص على ذلك هو بنفسه يوم قال لعلي «عليه السلام»: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» (1) ، فأعطى لعلي كل المنازل التي له من الله تعالى، ولم يستثن منها إلا النبوة، ولما كانت إمامة أهل البيت من الله تعالى، فليس لهم الحق أن يبلغوا الناس باسم الدين من خبراتهم الذاتية للدين، وهذا هو الفارق بينهم وبين سائر أئمة المذاهب الأخرى، ممن يعتمدون على خبراتهم الذاتية في فهم الدين وبيان أحكامه وآرائه في المجتمع والحياة.

الهدف من العلامات:

وفيما يخص الهدف من أخبار العلامات قال العلامة العاملي: «إن المعصومين «عليهم الصلاة والسلام»، ما كانوا بإخباراتهم تلك يريدون ربط الناس بما سيقع من أجل أن يستغرقوا فيه، أو ليكون ذلك

(1) حديث المنزلة متواتر صحيح، أخرجه البخاري ومسلم.

عذراً ومبرراً للوقوف على هامش الساحة في موقع المتفرج.. نعم إنهم ما كانوا يريدون ربط الناس بما سيقع، وإنما بما وقع، أي أنهم يريدون للناس أن يستفيدوا مما وقع ومضى، لينعش بهم الأمل، ويشدز الهمم، ويهب لهم الارتباط العاطفي والشعوري بقائد المسيرة ورائدها، فالمطلوب إذن هو أن يسهم ما وقع في بعث الأمل ورفع درجة الإحساس والشعور والارتباط بالقائد والقيادة على مستوى أعلى وأكثر حيوية وفاعلية ويعمق في الإنسان المسلم المزيد من الشعور بالمسؤولية..» (1)

ويريد بكلامه هذا التأكيد أنه ليس هناك من فائدة تذكر للعلامات إلا بعد تحققها في الواقع، أما قبل ذلك فليس لها أي دور إيجابي في حياة الأمة، بل إنه يصرح بذلك فيقول: «ولا يصح صرف الجهد في التعرف على ما سيحدث، ومحاولات من هذه القبيل لن يكون لها الأثر المطلوب.. ما دام لم يعد ثمة مجال للاستفادة من الأخبار صحيحها وسقيمها، إلا بعد وقوع الحدث» (2) انتهى كلامه..

ونجيب عليه بأن حصر دور العلامات بما وقع وانتهى دون الالتفات إلى آثارها الإيجابية الكثيرة المترتبة عليها قبل وقوعها تصور خاطئ ينطوي على نتائج سلبية كثيرة وآثار منحرفة خطيرة

(1) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص54.

(2) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص56.

على التصور والسلوك الإسلامي، لأنه ينسف المفهوم الشرعي الواعي للانتظار، ويطيح بأهم ركائزه ومقوماته المتمثلة بالعلامات قبل تحققها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموقف الفكري الجديد من العلامات يتناقض مع المعنى اللغوي والاصطلاحي لها، فالعلامة - كما عرفها علماء اللغة - من العلم، وهو الأثر الذي يُعلم به الشيء، أو ما ينصب ويوضع ليهتدي به، كعلم الجيش.. والمصابيح المنيرة في الليل على جوانب مدرج المطار، وإشارات طرق السيارات والسفن، ومنه قوله تعالى: (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ..). (2)

وللعلامة في اللغة أسماء كثيرة، فقد يعبر عنها بـ (الأشراط) كما في قوله تعالى: (فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) (3) أي علاماتها، وقد يعبر عنها بـ (الآية) كما في خطابه لبني إسرائيل: (إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ..). (4) أي علامة ملككم المنصب لكم من الله تعالى، أن يأتيكم التابوت تحمله الملائكة لكم وفيه سكينه من ربكم، فهم يترقبون تحقق هذه العلامة، فإذا تحققت علموا أن الله تعالى قد أنجز وعده لهم.

(1) مفردات القرآن، مادة علم.

(2) الآية 16 من سورة النحل.

(3) الآية 18 من سورة محمد.

(4) الآية 248 من سورة البقرة.

والمعنى الاصطلاحي للعلامة لا يختلف في شيء عن معناها اللغوي لأنها تطلق في علم الملاحم والفتن على كل حدث دل الخبر الغيبي على وقوعه في المستقبل، ويكون علامة على وقوع حدث آخر بعده.

والمأمل في كلمات أهل البيت «عليهم السلام» وهم يتحدثون عن دور العلامات قبل وقوعها يتيقن بخطأ أفكار العلامة العاملي، ويتأكد أن آراءه في هذا الموضوع اجتهاد فكري مخالف للنصوص المستفيضة عن المعصومين، وإليك طائفة من أحاديثهم مما أحفظه على ذاكرتي:

فعن حذيفة بن اليمان، صاحب سر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قال: «هذه فتن قد أظلت كجباه البقر، يهلك فيها أكثر الناس، (1) إلا من كان يعرفها قبل ذلك» .

وعن هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «هما صيحتان، صيحة في أول الليل، وصيحة في آخر الليلة الثانية. قال: فقلت: كيف ذلك؟ قال: واحدة من السماء، وواحدة من إبليس. فقلت: كيف تُعرف هذه من هذه؟ فقال: يعرفها من كان سمع بها من قبل أن

(1) كتاب الفتن لابن حماد (طبع دار الفكر - بيروت) ص14 وعقد الدرر (طبع القاهرة) ص333.

وفي رواية سئل عن الندائين: «فمن يعرف الصادق من الكاذب؟ فقال: يعرفه الذين كانوا يروون حديثنا ويقولون إنه يكون قبل أن يكون، ويعلمون أنهم هم المحقون الصادقون» (2).

وفي رواية قالوا له: «فما يدرينا أيهما الصادق من الكاذب؟ فقال: يصدقه عليها من كان يؤمن بها قبل أن ينادي» (3)، إن الله عز وجل، يقول: (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ..) (4).

وفي رواية الإمام الصادق «عليه السلام»: «إن قدام المهدي علامات من الله عز وجل للمؤمنين» (5).

فهناك علامات من الله للمؤمنين تجعلهم يستعدون لظهور المهدي «عليه السلام».

وفي سؤال المدائني للإمام الصادق «عليه السلام» عن المهدي المنتظر قال: «قلت: فهل له علامات قبل ذلك؟!»

(1) الغيبة للنعماني ص 265 ح 31.

(2) الغيبة للنعماني ص 264 ح 28.

(3) روضة الكافي ص 209 ح 253.

(4) الآية 35 من سورة يونس.

(5) كمال الدين ص 649 ح 3.

فأجابه الإمام «عليه السلام»: نعم علامات شتى.

قلت: ماذا؟!!

(1)

قال: خروج راية من المشرق وراية من المغرب» .

ويريد بالراية المشرقية راية الموطئين للمهدي التي تخرج من بلاد إيران، ويريد بالراية المغربية راية السفيناني التي تخرج من الشام وهي معادية لراية الموطئين، وهاتان الرايتان حتميتان على ما حققنا في أخبارهما، فكل من يدعي المهديوية من دون ظهور هاتين الرايتين قبل دعواه، فهو مزيف كذاب، وليس كل من يدعي المهديوية بعد ظهور هاتين الرايتين فهو المهدي الحق. بل لا بد من أن ترافق دعواه وتصادق عليها وتصدقها علامات أخرى كالخسف بالبيداء، والصيحة من السماء، وقتل النفس الزكية، وهكذا نلاحظ العلامات دائماً تأخذ بأيدينا وعقولنا وأبصارنا إلى ما سيقع لا إلى ما وقع..

وأخبار علامات الظهور كلها من هذا القبيل، فهي ترشدنا وتنبهنا إلى أحداث مهمة ستقع في المستقبل، وتحذرنا من التورط بفتنتها وانحرافاتنا ومشاكلها المترتبة على وقوعها.

وأفضل مثال يوضح دور العلامات في توجيه الأمة وتربيتها بما سيقع - في خط الانتظار - لا إلى ما وقع، هو تمثيل المعصوم للخاص منها بعصر الظهور بالعقد إذا انقطع سلكه فتتابع.

ففي رواية عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «وما ذلك إلا كهيئة العقد ينقطع فيتبع بعضه بعضاً» (1).

وفي رواية عن الباقر «عليه السلام» قال: «خروج اليماني والسفياني والخرساني في سنة واحدة، وفي شهر واحد، وفي يوم واحد، ونظام كنظام الخرز، يتبع بعضه بعضاً» (2).

ومعنى الحديث: أن العلامة السابقة تكون دليلاً ومنبهة إلى وقوع العلامة اللاحقة.

ومن أمثلة علامات عصر الظهور المتلاحقة، قيام ثورة المواطنين للمهدي «عليه السلام» في إيران، فإنها تكون علامة على قرب وقوع المعركة التاريخية العظيمة بين المسلمين واليهود، في إفسادهم وعلوهم الأول بفلسطين، كما روي عن الصادق «عليه السلام»: «أنه قرأ هذه الآية: (فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا..) (3)، فسألوه: جعلنا فداك من هؤلاء؟! (4) فقال ثلاث مرات: هم والله أهل قم»..

(1) كنز العمال ج14 ص611 ح3970.

(2) الغيبة للنعماني ص253 ح13.

(3) الآية 5 من سورة الإسراء.

(4) بحار الأنوار ج57 ص216.

ودخول قوات المواطنين لفلسطين، تكون من العلامات القريبة لخروج السفيناني من بلاد الشام، وهو معنى الحديث القائل: «يباع السفيناني أهل الشام فيقاتل أهل المشرق فيهزمهم من فلسطين» (1) ، وخروج الإمام المهدي «عليه السلام» بمكة من علامات تحرك السفيناني نحو بلاد الحجاز لإخماد الثورة المهديوية، ودخول السفيناني في الأراضي الحجازية من علامات وقوع الخسف بجيشه، ووقوع حادثة الخسف لا تتم من دون النداء من السماء.. وهذا يعني أنه ليس هناك من هدف إلهي آخر لعلامات عصر الظهور أهم من إيقاظ الأمة من غفوتها وتوجيهها نحو المستقبل القريب لتترقب علاماته المتلاحقة، ولتستعد إيمانياً وسياسياً وجهادياً لاستقبال قائدها المنتظر، والسعي لنيل رضاه قبل خروجه.

ومن هذا المنطلق، يجب أن نعي أهداف أهل البيت «عليهم السلام»، من تأكيدهم على ضرورة الانفتاح على أخبار العلامات قبل وقوعها، فإنهم يريدوننا أن نرصد الواقع الذي تخبر عنه هذه العلامات بوعي وحذر لكي لا تختلط علينا الأوراق، وتشتبه علينا الأحداث والعلامات، فنحسب ما ليس بعلامة علامة، كالذين آمنوا بمهدوية عدد كبير من دعاة المهديوية الكذابين، نتيجة لجهلهم بعلامات الظهور، وعدم اهتمامهم بها قبل تحقق أحداثها الحقيقية والمزيفة..

(1) الفتن لابن حماد ص79 وذكره في ص71 بلفظ آخر، ولهذا الخبر أكثر من خمسة طرق من مصادر أهل السنة.

إن القول بعدم وجود أي فائدة من دراسة العلامات قبل وقوعها والتأكيد على عدم جدوى التحقيق في موضوعاتها والاطلاع عليها، والاهتمام بها قبل وقوعها، نوع من الانحراف الفكري الخطير لأنه يساهم في تجهيل الأمة بكل ما يدور من حولها من مخططات عدوانية لضرب الدين باسم الدين، وتحت غطاء العلامات المقدسة التي يتستر بها بعض الكذابين، ولم ينجح دعاة المهدوية المزيفة في تضليل المسلمين على امتداد التاريخ، إلا بسبب جهل المسلمين بالعلامات الحقيقية للمهدي المنتظر «عليه السلام»، وعدم إطلاعهم عليها واهتمامهم بها قبل تحققها..

وروي عن الصادق «عليه السلام»⁽¹⁾ أنه قال: «لترفعن اثنتا عشرة راية مشتبهة لا يعرف أي من أي» .

وفي رواية عن الباقر «عليه السلام» قال: «لا يخرج القائم حتى يخرج قبله اثنتا عشر من بني هاشم كلهم يدعو إلى نفسه»..⁽²⁾

وفي حديث الباقر «عليه السلام» مع بريد عن علامات الظهور القريبة قال: «يا بريد اتق جمع الأصهب، قال: وما الأصهب؟ قال: الأبقع. قلت: وما الأبقع؟ قال: الأبرص، واتق السفيناني، واتق الشريدين من ولد فلان، يأتیان مكة يقسمان بها الأموال، يتشبهان

(1) غيبة النعماني ص 151 ح 9.

(2) الإرشاد ص 258 غيبة الطوسي ص 267.

(1)

بالقائم، واتفق الشذاذ من ولد آل محمد» .

ونحن نسأل أئمتنا العاملي: كيف يمكن اتقاء جمع الأصهب والسفياني والشذاذ من آل محمد، وهم الذي يظهرون للناس تارة باسم السيد الحسيني أو الخراساني، وأخرى باسم شعيب بن صالح، وثالثة باسم اليماني، وبغير ذلك من علامات الظهور الأخرى المقدسة؟

وهل يمكن النجاة من السقوط في تيار رايات الضلال في آخر الزمان، من دون معرفة مسبقة بعلاماتها وأوصافها والظروف التاريخية لظهورها، كما تحدثنا أخبار العلامات؟

وكيف يمكننا أن نعرف الرايات الهاشمية المنحرفة المتسترة ببعض علامات الظهور المقدسة، ونفرق بينها وبين راية المهدي المنتظر «عليه السلام» من دون أن نتعرف على جميع علاماته قبل ظهوره؟

وكيف نميز بين رايات الضلال من رايات الهدى التي تخرج قبل ظهوره، إذا لم نستوعب أوصافها ودلائلها المذكورة في أخبار العلامات قبل تحققها؟

وأخيراً كيف نعرف دعاة المهذوية المزيفين ونفرق بينهم وبين المهدي الحق، إذا لم نطلع على العلامات الدالة على ظهوره، والمميزة له عن غيره، وندرسها ونتحقق من صحتها وسقيمتها قبل

(1) بحار الأنوار ج 52 ص 269 ح 16.

وقوعها؟

كل هذه الأسئلة كان ينبغي لأخي سماحة السيد العاملي أن يطرحها على نفسه، ويتأمل فيها بفكره قبل أن يمسك قلمه ويكتب لنا هذه الأفكار الخطيرة، والتصورات الخاطئة، التي ادعى في مقدمة كتابه بأنها: «آراء علمية رصينة تتسم بالصرامة والموضوعية»⁽¹⁾، ولا ندري من أين جاءت الرصانة العلمية وهي تخالف نصوص أهل البيت «عليهم السلام»؟!!

ومن أين اكتسبت الموضوعية وهي تتنافى مع مفهوم العلامة نظرياً وعملياً؟

تصور وجود سلبيات للعلامات:

وقال العلامة العاملي: «وفي اعتقادنا أن أئمتنا صلوات الله عليهم كانوا يدركون أن هذا النوع من الأخبار التي تصدر عنهم وإن كانت له إيجابياته الكبرى، إلا أن له أيضاً سلبيات من نوع آخر، لا بد من التصدي لها ومعالجتها، والحد من تأثيرها قدر الإمكان»⁽²⁾.

ثم تطرق إلى طريقة أهل البيت «عليهم السلام» في معالجتهم لسلبيات هذه الأخبار، وستأتي في حديثه عن تقسيم العلامات إلى محتوم وغير محتوم..

(1) دراسة في علامات الظهور (مقدمة الطبعة الأولى) ص9.

(2) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص52.

ويقصد بالجانب السلبي من أخبار العلامات ما ذكره من «اهتمام بعض الناس بها بشكل متزايد يستبطن إهمال سائر مفردات ومجالات التعامل مع القضية المهدوية، حتى أصبحت في عالم النسيان لا تكاد تخطر لأحد منهم ولا تمر له في خاطر، رغم أنها هي الأهم والأكثر مساساً بحياتهم ووجودهم، وعلى رأسها التعامل معه كقائد للمسيرة ومهيمن على السلوك والموقف.. وهكذا لم يعد الإمام المهدي بالنسبة إلى الكثيرين منا هو ذلك الإمام الحاضر والناظر الذي يعيش من أجل قضية، ويعمل ويضحى ويدعونا إلى العمل والجهاد والتضحية من أجلها وفي سبيلها، كما أننا لم نعد نحمل همومه كما يحمل هو همومنا ولا نشعر معه كما يشعر هو معنا، ولا نرقب حركاتنا معه كما يرقب هو حركاتنا، ولا نتوقع منه، ولا نريد أن يتوقع منا أي عمل إيجابي تجاه القضية الكبرى التي يعيشها ويجاهد ويعاني في سبيلها، وهي قضيتنا قضية الإسلام والإنسان.. وطبيعي أن يترك هذا التعامل منا مع موضوع الإمام المهدي «عليه السلام» آثاره السلبية والخطيرة على مجمل الحياة التي نعيشها لأنه يمثل انفصلاً حقيقياً عن القيادة وعن القائد من جهة، ولأنه يضع المزيد من العقبات والمصاعب في طريق القائد نفسه»⁽¹⁾.

ويمضي العلامة العاملية يسطر الأمثلة الكثيرة على السلبيات

(1) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص 50 - 51.

التي تعكس فكرة الاهتمام المتزايد بالعلامات على حساب القضية المهدوية.

ونؤكد للقراء بكل ثقة واطمئنان، ومن منطلق الوعي الفكري العميق لدور أخبار العلامات في الإسلام والاستيعاب الكامل لنصوصها القرآنية والنبوية، إنها لا تنطوي في ذاتها على أي لون من السلبيات ولا تدعو إلى أي شيء من الأفكار والممارسات المنحرفة التي ذكرها العلامة العاملي ووصف بها جماعة من المستغرقين في الاهتمام بها، بل وجدنا من خلال تجربتنا التربوية والفكرية في دراسة القضية المهدوية، أن التعامل الساذج مع العلامات - فضلاً عن الوعي - والاهتمام المتزايد بها تكون نتيجته على عكس ما يقول، حيث الارتباط العاطفي والإيماني المتين بالإمام المهدي «عليه السلام»، والتفكير الحقيقي الجاد في كيفية نيل رضاه.

أما السلبيات في الأفكار والممارسات التي سطرها في إطار الحديث عن سلبيات الانفتاح والاهتمام المتزايد بعلامات الظهور، والتي ادّعى أن الأئمة كانوا يدركونها فإنها لم تنبع من ذات العلامات، بل هي نتيجة الفهم الخاطيء لجماعات معينة من الأمة أساءت التعامل الصحيح والوعي مع جميع مفردات القضية المهدوية بما فيها قضية العلامات، وطريقة الإستفادة منها في تربية الذات ومعالجة مشاكل الحياة، أما ذات العلامات فهي تضع الأمة في عصور الانتظار على طريق الترقب الوعي للأحداث والانتظار الإيجابي المثمر المحقق

لأهداف الإسلام ورضا قائده المرتقب، من خلال الالتزام بتكاليف رسالته الفردية والاجتماعية الجهادية والسياسية، وفي إطار هذا المفهوم الإيجابي للانتظار يشارك الفرد المنتظر والأمة المنتظرة جميعاً في إعداد الأرضية السياسية والجهادية المناسبة والظروف الاجتماعية والروحية الملائمة لذلك اليوم العظيم الموعود..

فمن الخطأ أن نحمل مفاهيم الإسلام ونصوصه تلك الأفكار الخاطئة والممارسات المنحرفة الصادرة عن بعض الجماعات التي أساءت فهمها وطريقة التعامل معها على مستوى النظرية والتطبيق.

فالإسلام - مثلاً - دعى إلى التقوى في عدد كبير من النصوص في القرآن والسنة، ورسم منهج الارتباط الصحيح بالله تعالى لتعميق الجانب الروحي في الحياة الفردية لكل إنسان، فلو مارست هذا المنهج التربوي جماعة من المسلمين بشكل منحرف في خط التصوف أو العرفان، فهل يعني هذا أن تلك النصوص الإلهية التي رسمت منهج الارتباط الصحيح بالله تعالى تنطوي في ذاتها على سلبيات انتهت بهؤلاء إلى هذا الانحراف، أم أن هؤلاء لم يتعاملوا مع هذه النصوص وذلك المنهج التربوي الإلهي في حدوده الشرعية المنصوص عليها في الكتاب والسنة.

نفيه لإمكانية استطلاع المستقبل في ضوء العلامات:

يرى العلامة العاملية أن أخبار العلامات على ثلاثة أنواع:

الأول: ما ليس بمحتوم وهي التي يمكن أن يعترئها التغيير

والبداء.

الثاني: العلامات المحتومة وهي ما كان لله فيها المشيئة، أي قد تقتضي المصلحة الإلهية وقوع التغيير والبداء فيها.

الثالث: العلامات المحتومة التي لا يتدخل الله سبحانه وتعالى فيها مع قدرته على ذلك، إذ إن ذلك يتنافى مع صفات الربوبية.

ويعتقد العلامة العاملي أن: «جميع علامات الظهور من النوع الأول والثاني، أي يمكن أن يقع فيهما التغيير والتبديل، فيكون وقوعها غير محتم، باستثناء خروج المهدي «عليه السلام» فإنه من النوع (1) الثالث»..

وقد تصور أن طرح العلامات من قبل أهل البيت «عليهم السلام» بهذه الطريقة سوف يقضي على معالمها قبل الوقوع، ويؤدي إلى عدم التطلع إليها والارتباط بها قبل تحققها، ما دامت - حتى الحتمية منها - عرضة للتغيير، لأن أهل البيت «عليهم السلام» - كما يدعي - لا يريدون ربط الناس بما سيقع، وإنما بما وقع، وهذا هو برأيه الحل الذي بادر لوضعه أهل البيت (2) في إطار الإخبار عن العلامات بهدف تطويق سلبياتها.

(1) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص63 وما بعدها.

(2) نبهنا سابقاً إلى أنه ليس لأهل البيت كلام صريح بهذا الصدد، وإنما استفاد

ذلك العلامة العاملي من خلال تقسيمهم للعلامات إلى محتوم وغيره..

ثم يخلص من هذا كله إلى النتيجة التالية فيقول: «فإن كل ما أخبرت عنه تلك الروايات يصبح في معرض أن لا يتحقق ولا يكون، فلا مجال بعد لرسم خريطة للأحداث المستقبلية، ولا يصح صرف الجهد في التعرف على ما سيحدث ومحاولات من هذا القبيل لن يكون لها الأثر المطلوب.. ما دام أنه لم يعد ثمة مجال للاستفادة من الأخبار (1) صحيحها وسقيمها إلا بعد وقوع الحدث» .

وقد تضمن كلامه هذا الكثير من المفاهيم الخاطئة المرفوضة في الإسلام، وقد قدمنا الجواب على بعضها سابقاً، فأخبار العلامات بذاتها لا تنطوي على آثار سلبية، لا على المستوى الفكري ولا على المستوى العملي، إذا أحسنا التعامل معها في الإطار الشرعي وحاولنا فهمها بوعي كامل من خلال استيعاب أهدافها الإلهية في توجيه الأمة إلى طريق الحق والهدى، في مختلف عصور الفتن وأجواء الانحرافات، وليس الهدف من تقسيم العلامات إلى حتمية وغير حتمية هو تطويق سلبياتها المتصورة، والقضاء على معالمها قبل الوقوع، لكي لا يرتبط بها الإنسان المسلم قبل تحققها، ما دامت جميعها معرضة للتغيير والبداء كما يدعي.

والواقع أن العلامات الحتمية خاصة بمجتمع عصر الظهور المتصل بيوم الظهور ولهذا لا نرى لها وجوداً بين مفردات العلامات

(1) دراسة في علامات الظهور (الطبعة الأولى) ص56 وما بعدها.

الكثيرة التي تتحقق في عصور الانتظار الطويلة السابقة على عصر الظهور. وهي تستهدف إقامة الحجة على المجتمع البشري وإنذاره بقرب يوم الخلاص العالمي، بالإضافة إلى إيقاظ الأمة الإسلامية من سباتها العميق وغفوتها الطويلة، لإعدادها فكرياً وروحياً وتعبئتها سياسياً وجهادياً لاستقبال قائدها المرتقب لتشارك بقيادته في صنع مستقبل البشرية الزاهر في ظل رسالة العدل الإلهي، ولهذا نعتقد أن العلامات الحتمية لا يمكن أن يعترىها التغيير، ولا تكون موضعاً للبداء إطلاقاً، انسجاماً مع ما ذهب إليه أكثر فقهاءنا.

ومن الجدير بالذكر، أننا لا نتفق مع العلامة العاملية ولا مع أكثر الباحثين في علامات الظهور على حصر المحتوم منها في خمس علامات، بل إن المحتوم من العلامات أكثر من خمسة عشر علامة، وقد جاء النص عليها في منطوق الروايات بأسلوبين:

الأول: التصريح من قبل المعصوم على بعض العلامات أنها من المحتوم، كقوله «عليه السلام»: «إن السفيناني واليماني والصيحة من المحتوم».

الثاني: النص من قبل المعصوم على بعض العلامات بلفظ يستفاد منه معنى المحتوم، كما لو قال «عليه السلام»: من الأمر الذي لا بد منه حدوث كذا وكذا، أو قال: لا تنقضي الأيام والليالي حتى يقع كذا وكذا، أو قال: لا ترون ما تحبون حتى تميزوا وتمحصوا وتغربلوا، أو كقوله: لا بد أن يكون قبل القائم كذا وكذا.

فهذه الألفاظ وما شابهها دل الدليل العلمي المستفاد من قواعد اللغة ومن الإطلاق والتقييد في أخبار العلامات المحتومة، ومن استقراء كلمات الأئمة «عليهم السلام» أنها لا تستخدم إلا في الأخبار عن العلامات المحتم وقوعها.

فإذا ثبت بالدليل العلمي المعتبر أن العلامات المحتومة لا يقع فيها التغيير والبداء، كما نعتقد بذلك، فإن إمكانية رسم خارطة سياسية تحدد للأمة الإسلامية معالم حركة الظهور في ضوء العلامات المحتومة يصبح أمراً ممكناً، بل ربما يكون ضرورياً، لأنه يحقق الأهداف الإلهية من علامات الظهور، التي قلنا بأنها تنذر المجتمع البشري بقرب الظهور، وتلقي الحجة عليه قبل الظهور، بالإضافة إلى أنها توقظ الأمة الإسلامية من غفوتها وتشارك في إعدادها روحياً وجهادياً لاستقبال قائدها المنتظر، وتحصنها من السقوط في مخطط رايات الضلال وتقيها من الفتن وأجواء الانحرافات المختلفة، التي يزرع بها مجتمع عصر الظهور، وكل ذلك مما يؤكد ضرورة الاطلاع عليها قبل وقوعها، والارتباط بها فكرياً وروحياً قبل حدوثها..

والصحيح أن وضع خارطة للأحداث المستقبلية في ضوء علامات الظهور، لا يكون عملاً دقيقاً ومجدياً، ولا يمكن أن يحقق أهداف الإسلام التربوية من العلامات، إذا كان منطلقه الاعتماد على دراسة العلامات في غثها وسمينها وصحيحها وسقيمها، بل ستكون

لهذا النوع من العمل الكثير من الآثار السلبية، والأضرار الاجتماعية والتربوية على حركة الانتظار الواعية في الأمة، ولا تقتصر أضرار مثل هذه التجارب الفكرية العمياء على الأمة فحسب، وإنما تتعداها فتؤثر على مكانة الدين القيم أيضاً، المعروف بدقته في تقديراته وتصوراتهِ لأحداث المستقبل التي يستهدف من ورائها إلقاء الحجة الكاملة بأدلتها النيرة الساطعة على أعدائه، فلا بد من البحث عن منهج علمي متين، نستطيع من خلاله الوصول إلى الأخبار الصحيحة لمخطط الظهور، حينئذ يمكن أن نرسم معالمه للأمة لتتهدي في ضوئه إلى مستقبلها الموعود، متجنباً جميع الفتن والانحرافات المتوقعة في طريق الانتظار المثمر البناء.

إن إمكانية استطلاع المستقبل المجهول للإنسانية، ومحاولة التعرف على أبرز معالمه الفكرية، وخصائصه الاجتماعية، وصراعاته السياسية، ومكوناته الحضارية بدقة متناهية، أمر تفردت به رسالة الإسلام وحدها: **(ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)** (1). وإن وضع الدين القيم والمهيمن على الأديان كلها في ساحة الجهل بأحداث المستقبل، وعدم القدرة على استطلاعها والتعرف عليها قبل تحققها، بحجة أن أهل البيت يريدون لأتباع هذا الدين الارتباط بما وقع دون الالتفات إلى ما سيقع، هو لون من

(1) الآية 30 من سورة الروم.

التصورات الاجتهادية الخاطئة لعدم انسجامها مع قيمومة الإسلام على الأديان كلها، وعدم تطابقها مع طريقته في إلقاء الحجة على أعدائه، قبل أن ينتهي بهم الكفر والانحراف عن مبادئه إلى الطريق المسدود، فحينئذ يصبح دين (نوستردامس) في تنبؤاته عن مستقبل الحضارة البشرية في صراعاتها السياسية، ومعاركها الجوية والبحرية، هو الدين القيم المهيمن على الأديان كلها في طريق إلقاء الحجة على المجتمع البشري، وهدايته إلى الموقف الحق لإنقاذه من الخطر المحدق به، وليس الإسلام الموصوف في كتاب الله تعالى بأنه دين الهداية والبشرى للمسلمين بقوله تعالى: (تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) (1).

مهاجمة المهتمين بالعلامات:

شن العلامة العاملي هجوماً عنيفاً على المهتمين بدراسة علامات الظهور ومتابعة أحداثها على أرض الواقع، في مطلع الفصل الثاني من كتابه، وعنى بالخصوص الكتاب والمؤلفين المهتمين بدراسة العلامات مؤكداً: «أن هذا الاهتمام جاء لينذر بانحراف خطير في المجال العقائدي فضلاً عن المجال العلمي» (2).

وقد نتفق معه في بعض الأفكار التي أثارها حول الاهتمام

(1) الآية 89 من سورة النحل.

(2) دراسة في علامات الظهور ص50.

المتزايد بالعلامات وبمتابعة القضية المهدوية على حساب القضية الأساس، وهي قضية الإسلام فيما يواجه من تحديات من قبل أعدائه المتربصين به الدوائر، وفيما يتطلبه من التزام صحيح واستعداد فعلي من أتباعه لحمل همومه وتحقيق أهدافه في الحياة، بينما يبتعد بعض المهتمين بالقضية المهدوية عن تكاليفهم الجهادية وهمومهم السياسية، والتزاماتهم الشرعية، تحت غطاء الانتظار وترقب أحداث الظهور، والانشغال بالبحث عنها والتحقيق في موضوعاتها.

إن المتعمق في متابعة القضية المهدوية فكراً وسياسياً سيكتشف الأصابع المشبوهة لأعداء الأمة التي تقف وراء عدد كبير من المؤلفات والحركات المهدوية، وخاصة التي ظهرت على الساحة بعد الثورة الإسلامية الخمينية، وبالأخص التي صدرت باللغة الفارسية..

وفي هذا الطريق تعرفنا على أصحاب الأقلام المريضة والمشبوهة التي تبث جرائم الفكر الديني التخديري والتحريفي باسم القضية المهدوية، وتحت شعار البحث والتحقيق في علاماتها، لتثبيط المؤمنين عن التحرك لنصرة الإسلام، وصددهم عن مواجهة الانحرافات المستشرية في الأمة، بحجة أن العمل الجهادي والسياسي لنصرة الرسالة وهداية الأمة لا جدوى منه، ولا يقدر أن يقوم به إلا صاحب الزمان.

لقد استغل هذا اللون من الفكر الإسلامي الغيبي أصحاب النفوس المريضة، والدوافع المشبوهة، والأطماع الدنيوية الرخيصة، الذين

يبحثون عن مواقع لهم هنا وهناك، لترويج أفكارهم المضللة ودعواتهم المنحرفة، وتحقيق أطماعهم الرخيصة، وكل هؤلاء يلتقون على مائدة واحدة لمحاربة الإسلام الثوري الأصولي المتحرك في الأمة، الذي يهدد مصالح الكفر ويقوض سياسته العدوانية في عالمنا الإسلامي..

ومما يؤسف له أن هؤلاء جميعاً، يشكلون أرضية خصبة داخل مجتمعاتنا الإسلامية يتحرك على مساحتها أعداء الإسلام والهاقدون على الأمة من الطابور الخامس بكل حرية وأمان، كل هذا ندركه بعمق فكري وسياسي، أكثر مما يفكر به العلامة العاملي، بحكم تجربتنا الطويلة الأمد، ومعاناتنا الشاقة في متابعة الفكر المهدوي في حركته الثقافية والسياسية في عالمنا الإسلامي، لكننا نختلف بالعمق مع أخيها العاملي في معالجة الموقف وفي طريقة التعامل مع الانحرافات التي ذكرها وحملها لعلامات الظهور.

إننا نعتقد أن هذا اللون من الفكر الديني الغيبي أصبح كالسلاح القاتل، إن وقع بيد عدوك قضى عليك وقتلك، وإن وقع بيدك انتصرت عليه وقتلته، وإن وقع بيد الأثنين فالمنتصر من يحسن استخدامه بذكاء ومهارة وقدرة فائقة..

إن العلاج المقترح من قبل العلامة العاملي لمواجهة الانحراف الناتج من الاهتمام المتزايد بالقضية المهدوية، وبمتابعة علاماتها بالخصوص، يتلخص في التأكيد على خطورة الانفتاح على علامات

الظهور بحجة أن أهل البيت يريدون منا أن نستفيد مما وقع من دون أن نلتفت وننشغل في البحث عما سيقع، وقد أوضحنا سابقاً خطأ هذا العلاج وبيننا بأنه اجتهاد شخصي مخالف للنصوص الكثيرة المروية عن أهل البيت «عليهم السلام»، الداعية إلى ضرورة معرفة العلامات قبل وقوعها، وقبل التورط بفتنها على أرض الواقع.

ولا شك أن هذا العلاج يدعو إلى تجهيل الأمة بعلامات الظهور، وتجهيلها بكل ما يحيط بها من أحداث العلامات السلبية والإيجابية التي تتحقق على أرض الواقع، فيكون أكثر خطراً وأشد انحرافاً من الفكر التخديري المتستر بالقضية المهدوية، لأن الفكر التخديري يستخدم مفاهيماً خاطئة باسم القضية المهدوية، وهي غالباً لا تنطلي إلا على البسطاء والسذج من الأمة، على العكس تماماً من أصحاب رايات الضلال المنتحلين لصفات بعض الشخصيات المقدسة المذكورة في علامات الظهور، كاليماني، وشعيب بن صالح، والخراساني، وغيرهم، فالذين يتأثرون بهؤلاء ويتورطون في الانسياق وراءهم أكثرهم من المؤمنين الواعين، لكن جهلهم بالعلامات الحقيقية الخاصة بالشخصيات المقدسة التي تظهر قبل المهدي «عليه السلام» هو الذي يوقعهم في هذا الانحراف الخطير والضلال الكبير..

والعلاج الصحيح للوقوف بوجه الفكر المهدوي المستخدم بطريقة انحرافية من قبل بعض الكتاب السطحيين والمشبهين هو أن نطرح

للأمة الفكر المهدوي الأصيل، الذي يدعوها للعودة إلى دينها وقيمها وأصالتها من جديد، لتتعامل مع الله بروح صادقة، ومع دينه بالتزام صحيح من خلال حمل همومه وتطبيق مبادئه وتكاليفه في حياتها الفردية والاجتماعية، استعداداً لاستقبال قائدها المنتظر ومن أجل نيل رضاه..

إن القائد المنتظر الذي يتطلع ليوم النصر الإلهي العالمي، كما يتطلع المسلمون إليه، لا يرضى من المؤمنين أن يشوهوا صورة الإسلام، ذلك الدين القيم، فيتمسكوا بتكاليفه العبادية ويتخلوا عن تكاليفه السياسية والجهادية والاجتماعية، فيطرحونه للأمة وللعالم ديناً هزياً، لا شأن له بعلاج مشاكل المسلمين، ولا يتدخل في حمايتهم من أعدائهم الكافرين.

إن الأمة بحاجة إلى أقلام إسلامية واعية مقتدرة، لها القابلية العلمية على تحريك الأمة بالفكر المهدوي المعطاء، حيث لا يوجد في آخر الزمان، الذي يتطلع فيه العالم كله لذلك الأمل الكبير - أقوى من الفكر المهدوي وأكثر قدرة، لتوحيد الأمة على اختلاف مذاهبها ضد أعدائها، وتوعيتها والعودة بها من جديد إلى أصالتها ورسالتها، ووضعها في الموضع الذي اختاره الله تعالى لها لتكون خير أمة أخرجت للناس.

إن المفاهيم السياسية والثورية والحركية التي طرحتها ثقافة علامات الظهور تحت عناوين مختلفة، كعنوان ثورة المواطنين

للمهدي، وحركة الأبدال المجاهدة في الشام، وفصائل العصائب الانتقامية المقاتلة في العراق، ونجائب مصر المرعبة لأعداء الإسلام، كل هذه العلامات من الفكر المهدي الحركي الذي يأخذ بأيدي الأمة في خط الانتظار الواعي والصحيح، وجميع هذه العلامات تلتقي تحت راية الفرقة الناجية، وتحت عنوان: «لا تزال طائفة من أمتي تقاتل على الحق حتى ينزل عيسى بن مريم ببيت المقدس، فيصلي خلف أميرهم المهدي».

فالبحث عن هذه العلامات وأمثالها بطريقة واعية، والانفتاح على ثقافتها قبل تحققها، ورصد الساحة ومراقبتها لترقب حدوثها على أرض الواقع، هو في الواقع بحث عن فصائل الفرقة الناجية في عصر الظهور، ورايات الحق والهدى، وبحث عن كتائب المهدي المنتظر «عليه السلام» قبل ظهوره بهدف الالتحاق بها، وتجنب التورط برايات الضلال المتشبهة بها.

فالدعوى إلى الجهل بالعلامات من خلال عدم الاهتمام بها بحجة أنه لا يصح صرف الجهد في التعرف إلى ما سيحدث لأن أهل البيت يريدون منا أن نلتفت إلى ما وقع لا إلى ما سيقع، هي بنظري دعوى منحرفة وخطيرة ننزه العلامة العاملي منها، لأنها تلتقي مع أهداف الفكر المهدي التحريفي والتخديري لمحاربة التحرك الإسلامي لهداية الأمة ونصرة الإسلام من خلال طرح المفاهيم المنحرفة للانتظار.

إن مهاجمة الكتاب والمؤلفين المعنيين بدراسة العلامات، والمهتمين بالبحث والتحقيق بشأنها، عمل ليس صحيحاً ولا سليماً على عمومه، إذا ما التفتنا إلى أهمية دراسة العلامات، وضرورة التعرف عليها قبل تحققها، وقبل أن تتورط الأمة بفتنها على أرض الواقع، وقبل أن يستغلها المشاغبون ويتقمصون دور وصفات بعض الشخصيات المقدسة المبشر بها في أخبار العلامات، فيجروا الأمة إلى متاهات الضياع والضلال.

وكان ينبغي لأخينا العالمي أن يفرق بين الكتابات المهدوية المشبوهة والخطيرة الآثار على التصور والسلوك الإسلامي وبين الكتابات المهدوية العلمية والهادفة والملتزمة بأهداف الإسلام في طرحه لهذا النوع من الفكر الديني الغيبي، بهدف تربية الأمة في خط الانتظار الصحيح، المتحرك في ميادين الحياة الجهادية والسياسية، لحماية أهداف الإسلام وحمل هموم المسلمين، تمهيداً ليوم النصر الإلهي العالمي الموعود..

[وقال هذا المعترض في موضع آخر:]

تقسيم العلامات من حيث أهميتها:

ونقسم العلامات من حيث أهميتها إلى ثلاثة علامات:

العلامات الموعودة:

وهي التي لا تبديل فيها، ولا تغيير، ولا تأخير في وقوعها، لأنها

من الوعد الحق (إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ) ⁽¹⁾ ، وأبرز العلامات الموعودة اثنتان:

الأولى: قيام دولة المواطنين للمهدي، وقد دل على أنها من الوعد الإلهي قوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا) ⁽²⁾ .

ولما قرأ الإمام الصادق «عليه السلام» هذه الآية بمحضر من بعض أصحابه، سأله: جعلنا فداك من هؤلاء؟! ⁽³⁾

فقال ثلاث مرات: «هم والله أهل قم» ، وفسرها في مكان آخر لبعض أصحابه وقال: «[هم] قوم يبعثهم الله قبل قيام القائم «عليه السلام» لا يدعون لآل محمد واتراً إلا أخذوه» ⁽⁴⁾ .

والأخبار المصرحة بخروج قوم من المشرق يوطنون للمهدي سلطانه قبل ظهوره، ويتوجهون نحو بيت المقدس لتحريره من اليهود المغتصبين كثيرة جداً، من طرق أهل السنة ذكرنا أكثرها في الكتاب الثاني من هذه الدراسات المهديّة.

الثانية: قيام الدولة الإسلامية العالمية بقيادة الإمام المهدي

(1) الآية 31 من سورة الرعد.

(2) الآية 5 من سورة الإسراء.

(3) بحار الأنوار ج 57 ص 216.

(4) بحار الأنوار ج 51 ص 56.

المنتظر «عليه السلام»، وقد دل على أنها من الوعد الإلهي قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا) (1).

والروايات متضافرة عن أهل البيت «عليهم السلام» في أنها نزلت في المهدي وأصحابه، وبعض الروايات صرحت بأن الذين يبدلهم الله من بعد خوفهم أمناً هم أهل البيت وشيعتهم المضطهدون من الحكام الظالمين، بسبب رفضهم للظلم والجور على امتداد التاريخ الإسلامي منذ وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى ظهور ولده المهدي «عليه السلام».

العلامات المحتومة:

وهي التي تقع في السنين المتصلة بيوم الظهور مباشرة كخروج السفيناني والخسف بجيشه، وقتل النفس الزكية، وانبعاث صيحة من السماء، وخروج العباسي من العراق، واليماني من اليمن.

وهناك من يرى وقوع البداء في العلامات المحتومة، استناداً لما جاء في رواية داود بن أبي القاسم قال: «كنا عند أبي جعفر محمد بن علي الرضا «عليه السلام» فجرى ذكر السفيناني، وما جاء في الرواية من أن أمره من المحتوم، فقلت لأبي جعفر «عليه السلام»:

(1) الآية 55 من سورة النور.

هل يبدو لله في المحتوم؟!!

قال: نعم.

قلنا له: فنخاف أن يبدو لله في القائم؟! (1)

قال: القائم من الميعاد» .

وهذه الرواية ضعيفة السند فلا يعول عليها، ولا يوجد نص معتبر يؤيد مضمونها، ونحن نعتقد أن المحتوم لا يقع فيه لله بداء، وقد استخدم القرآن معنى المحتوم بمعنى الموعود في قوله تعالى: (وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا) (2)، وذهب جمع من الفقهاء إلى أن المحتوم ليس لله تعالى فيه بداء..

وقد لاحظنا بالاستقراء التام لجميع العلامات الحتمية أن كل واحدة منها وردت بشأنها نصوص قرآنية واضحة صريحة مفسرة من أهل البيت بها.. (4)، ولا تقبل الانطباق على حوادث غيرها، فإذا قلنا بوقوع البداء فيها أجزنا القول بوقوع النسخ في القرآن بعد عصر النبوة، وهو غير متصور..

(1) بحار الأنوار ج52 ص250 ح138.

(2) الآية 71 من سورة مريم.

(3) من الأعلام المتقدمين المفيد والصدوق والطوسي، ومن المتأخرين النائيني والخوانساري وغيرهما..

(4) وسنذكر الآيات الخاصة بالعلامات الحتمية في مواطنها من بحوث هذه الدراسات المهدوية.

ومن الجدير بالانتباه أن العلامات الحتمية تعتبر من أهم علامات الظهور على الإطلاق لاعتبارات عديدة..

منها: أنها كلها تقع في عصر الظهور، أي تحدث قريبة جداً من تاريخ الظهور المقدس، وأكثرها تتحقق في سنة الظهور كالسفياي، والصيحة، والخسف، واليماني، وقتل النفس الزكية، وظهور العباسي..

ومنها: أن نجاح المخطط الإلهي لليوم الموعود يتوقف على وقوع العلامات الحتمية في الأمة، وعند عدم تحققها ينسف مفهوم الانتظار المتقوم بها، كما ينسف مفهوم الغرلة وفرز الجماعات الخبيثة من الطيبة تمهيداً للظهور، لأن أحداث هذه العلامات هي التي تصنع الأجواء السياسية والاجتماعية التي تجسد مفهوم الغرلة إلى واقع فعلي في حياة الأمة.

ومنها: أن هناك ترابط موضوعي بينها بحيث تكون العلامة الأولى منها علة لوقوع الثانية التي بعدها، والثانية أيضاً تكون علة لتحقق الثالثة، وهكذا البقية، فلولا دولة الخراساني التي تهدد أمن إسرائيل وتشكل خطراً على مصالح الاستكبار العالمي لم تتحقق طرحة السفياي التي تمثل آخر مشروع سياسي للغرب ضد تحرك أصحاب الرايات السود وأنصارهم في العالم نحو تحرير فلسطين، ولو لم تقتل النفس الزكية لم يقع النداء، ولولا النداء لم يقع الخسف بالبيداء، وهكذا الكلام في بقية علامات عصر الظهور الحتمية.

العلامات الموقوفة:

وهي التي لم يثبت أنها من الموعود ولا المحتوم، وهي قابلة للتغيير والتبديل، ومعرضة للبداء.

الفصل الثاني

تجريح.. واتهام..

نموذج من التجريح والإتهام:

إنه لا بأس بملاحظة طريقة هذا المعترض في توجيه الإتهامات، وما يمارسه من تجريح وإهانات.. حيث يخلط الذم بالمدح، والإحترام بالقدح، بألفاظ تشير بالموودة والأدب، وبأسلوب يختلس من قارئه الدهشة والعجب..

فهو يصف العاملي: بـ «العلامة» تارة..

ويصفه بـ «أخي» وبـ «أخينا» تارة أخرى..

ثم يصفه بـ «سماحة السيد» ثالثة..

ثم يقول:

«..ولكننا لا نشاركه كل الرأي في موقفه السلبي، من خطبة البيان، ولا في أكثر آرائه الغريبة العجيبة، الخاصة بعلامات الظهور..».

وبدورنا أيضاً لا ندري كيف يقبل ببعض آرائنا العجيبة الغريبة دون بعض.. فإن كونها عجيبة وغريبة أمر مشترك بين ما يشاركنا فيه، وغيره.. على حد تعبيره..

ويقول:

«إن حصر دور العلامات بما وقع وانتهى، دون الإلتفات إلى آثارها الإيجابية، الكثيرة المترتبة عليها قبل وقوعها، تصور خاطئ، ينطوي على نتائج سلبية كثيرة، وآثار منحرفة خطيرة على التصور والسلوك الإسلامي، لأنه ينسف المفهوم الشرعي الواعي للإنتظار، ويطيح بأهم ركائزه الخ...».

ويقول:

«والمأمل في كلمات أهل البيت «عليهم السلام»، وهم يتحدثون عن دور العلامات قبل وقوعها، يتيقن بخطأ افكار العلامة العاملي، ويتأكد: أن آراءه في هذا الموضوع اجتهاد فكري، مخالف للنصوص المستفيضة عن المعصومين».

ويقول:

«...إن القول بعدم وجود أي فائدة من دراسة العلامات قبل وقوعها، والتأكيد على عدم جدوى التحقيق في موضوعاتها، والاطلاع عليها، والاهتمام بها قبل وقوعها، نوع من الإنحراف الفكري الخطير، الذي يساهم في تجهيل الأمة بكل ما يدور من حولها من مخططات عدوانية لضرب الدين، وتحت غطاء العلامات المقدسة التي يتستر بها بعض الكذابين».

ويقول:

«كل هذه الأسئلة كان ينبغي لأخي سماحة السيد العاملي أن

يطرحها على نفسه، ويتأمل فيها بفكره، قبل أن يمسك قلمه، ويكتب لنا هذه الأفكار الخطيرة، والتصورات الخاطئة، التي ادعى في مقدمة كتابه بأنها (آراء علمية رصينة، تتسم بالصراحة، والموضوعية) ..

ولا ندري! من أين جاءت الرصانة العلمية، وهي تخالف نصوص أهل البيت «عليهم السلام»، ومن أين اكتسبت الموضوعية، وهي تتنافى مع مفهوم العلامة نظرياً وعلمياً..».

ويقول:

«وقد تضمن كلامه هذا الكثير من المفاهيم الخاطئة المرفوضة في الإسلام»..

وقال:

«إن وضع الدين القيم، والمهيمن على الأديان كلها في ساحة الجهل بأحداث المستقبل، وعدم القدرة على استطلاعها، والتعرف عليها قبل تحققها بحجة: أن أهل البيت يريدون لأتباع هذا الدين الإرتباط بما وقع، دون الإلتفات إلى ما سيقع.. هو لون من التصورات الاجتهادية الخاطئة، لعدم انسجامها مع قيمومة الإسلام على الأديان كلها الخ»..

وقال:

«وقد أوضحنا سابقاً خطأ هذا العلاج، وبيّنا بأنه اجتهاد شخصي مخالف للنصوص الكثيرة»..

إلى أن قال:

«ولا شك أن هذا العلاج يدعو إلى تجهيل الأمة بعلامات الظهور، وتجهيلها بكل ما يحيط بها من أحداث العلامات: السلبية والإيجابية، التي تتحقق على أرض الواقع، فيكون أكثر خطراً، وأشد انحرافاً من الفكر التخديري المتستر بالقضية المهدوية الخ..».

وآخر كلمة نذكرها له، هي قوله:

«فالدعوة إلى الجهل بالعلامات، من خلال عدم الاهتمام بها، بحجة أنه لا يصح صرف الجهد في التعرف على ما سيحدث، لأن أهل البيت يريدون منا أن نلتفت إلى ما وقع، لا إلى ما سيقع.. هي بنظري دعوى منحرفة، وخطيرة، ننزه العلامة العاملي منها، لأنها تلتقي مع الفكر المهدوي التحريفي والتخديري، لمحاربة التحرك الإسلامي لهداية الأمة، ونصرة الإسلام، من خلال طرح المفاهيم المنحرفة للانتظار..».

هذا.. وثمة العديد من الموارد الأخرى، التي صرفنا النظر عنها، حفظاً منا لوقت القارئ، وضناً منا بجهد.. ونحن نكل الأمر إليه في التخطئة وفي التصويب على حد سواء..

نموذج من الحديث عن نفسه:

وعلى عكس ذلك تماماً جاء حديثه عن نفسه، ولا حاجة إلى تتبع ذلك، في الموارد المختلفة، بل يكفي أن نذكر بعض ما قاله عن نفسه في نفس النص الذي نقلناه عنه آنفاً، فلاحظ قوله:

«ونؤكد للقراء بكل ثقة واطمئنان، ومن منطلق الوعي الفكري

العميق لدور أخبار العلامات في الإسلام، والاستيعاب الكامل لنصوصها القرآنية، والنبوية..».

إلى أن قال:

«بل وجدنا من خلال تجربتنا التربوية والفكرية، في دراسة القضية المهدوية، الخ..».

ويقول:

«كل هذا ندركه بعمق فكري وسياسي، أكثر مما يفكر به العلامة العاملي، بحكم تجربتنا الطويلة الأمد، ومعاناتنا الشاقة في متابعة الفكر المهدوي، في حركته الثقافية والسياسية في عالمنا الإسلامي.. الخ..».

ولا نريد تتبع ما يدخل في هذا السياق.. فإن الحر تكفيه الإشارة..

شكر، وتهنئة:

وبعدما تقدم، فإنه لا يسعنا إلا أن نقول لهذا المعترض: إننا نشكره
جزيل الشكر على ما أسبغه علينا من صفات، وما أتحننا به من
إهانات..

كما أننا نهنؤه من أعماق القلب على ما اصطفاه لنفسه من ألقاب،
وما حباها به من أوسمة..

ونسأل الله سبحانه أن يكون ما وراء الأكمة أسلم، وأن لا يكون
ما تخفي صدورهم أدهى وأعظم..

الفصل الثالث

الإعترافات.. في حقيقتها، وفي قيمتها

بداية:

إننا نسوق هنا كلماته التي اعتبرها بمثابة اعتراضات صالحة، وفي صحة ما قلناه قاذحة، وبشكر من دمجها، وسطرها مادحة، وبالثناء عليه صادحة، فنقول، ونتوكل على خير مأمول ومسؤول:

علوم الأئمة توقيفية:

لقد زعم هذا المعترض، أننا نقول:

إن لدى الأئمة علوماً خاصة منشؤها خبراتهم الذاتية صلوات الله عليهم، فاعترض علينا بما مفاده:

أولاً: إنه لا دليل على ذلك، ولا يوجد نص ماثور به..

ثانياً: إن المروي عن أهل البيت هو العكس، أي أن كل ما يلقونه على الناس من علوم فهو مأخوذ عن النبي «صلى الله عليه وآله»، عن جبرئيل «عليه السلام»، عن الله عز وجل، وقد قال الله عن نبيه: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (1).

(1) الآيتان 3 و 4 من سورة النجم.

ثالثاً: لو سلمنا: أن للنبي «صلى الله عليه وآله»، وأهل البيت «عليهم السلام»، علوماً خاصة، مصدرها إخباراتهم الذاتية، فإن إخباراتهم عن المستقبل ليست من هذا النوع إطلاقاً.

أما وصف أمير المؤمنين «عليه السلام» لمستقبل الأمة في ظل السياسة الأموية، فمصدره ما أخبر به الله ورسوله عن حكم بني أمية..

ونقول:

إن جميع ما ذكره لا يصح، وذلك لما يلي:

ألف: إننا لم ندّع أن علوم الأئمة «عليهم السلام» تنشأ من خبرتهم الذاتية، بل قلنا ونقول: إن ما يخبرون به عن الأشخاص الذين يعرفون حالهم، وأهدافهم، وتفكيرهم، وسلوكهم، وطموحاتهم، وما يسعون إليه، لا يحتاج إلى توقيف، ولا إلى أخذ من جبرئيل «عليه السلام»..

وهذا نظير ما لو سألك إنسان عن حال شخص يريد التعامل معه، أو تزويجه ابنته، أو يريد جعل أمواله أمانة عنده.. أو نحو ذلك.. وكنت تعرف أن ذلك الرجل فاجر فاسق، متحلل، رذل الأخلاق، يستحل الكذب، والخيانة، ويرتكب أعظم الموبقات..

فإذا قلت له: إنه سيخون أمانتك، وسوف يفسد مالك، وسوف يظلم

ابنتك، فما هو الضير في ذلك؟!!

وهل يكون قولك هذا من قبيل علم الغيب، الذي لا بد من الرجوع

فيه إلى الله ورسوله؟!!

وكذا لو قال لك الطبيب: إذا أكلت الحنظل مثلاً، فسوف تمرض، أو إذا شربت هذا السم، فسوف تموت حتماً، فهل يكون هذا من الإخبارات الغيبية، التي لا يجوز الإقدام عليها إلا بتوقيف من الله تعالى؟!!

ولو أن النبي أو الإمام أخبر بذلك من دون إعلام جبرئيل له، هل يكون قد نطق عن الهوى، وسقط عن مقام النبوة، أو الإمامة؟!!

ب: إننا حين ذكرنا موضوع الإخبار عن حالات الأشخاص، وقلنا: إن المعرفة بحالهم تسوغ الإخبار بها، ولو لم يكن هناك توقيف ورواية، وأخذ عن جبرئيل وعن الله، فإن ذلك لا يعني أننا نقول: إن جميع ما يلقيه الأئمة على الناس من علوم، ومن معارف غيبية، لا يحتاج إلى توقيف، ورواية، ونقل..

فلماذا ينسب ذلك إلينا؟!!

ولماذا التهويل علينا، وعلى الناس بهذه الطريقة؟!!

ج: إن هناك فرقاً بين الإخبار عن الغائب، وبين الإخبار عن أمر غيبي. وقد سلّم هذا المعترض بأن بعض الأمور يعرفها الإمام من خلال رؤيته لها، ومعرفته بها، كما يعرفها أي عاقل، ولكنه عاد فقال: إن إخباراته «عليه السلام» عن المستقبل ليست من ذلك حتماً وجزماً؟!!

ولم يفرق بين ما هو غائب، وما هو غيبي..

فإن هذا النوع من الإخبار، لا يعد من الإخبارات الغيبية أصلاً، بل هو إخبار عن الشهود والحضور، كما أشرنا إليه، ولذلك لم يمنع الشارع الناس من الإخبار بمثل هذه الأمور، ولم يعده تعدياً، ولا كذباً.. ولو راجعنا كلمات خيار وكبار أصحاب الأئمة «عليهم السلام» لوجدنا مئات الشواهد التي أخبروا فيها بمثل ذلك..

فقد قال الأشتري في صفين، حين أرادوه على ترك الحرب: «ما أنتم برائين بعدها عزاً أبداً» (1) فإن الأشتري يخبر عن أمر هو من الوضوح له بحيث كأنه يراه رأي العين، بسبب رؤيته لأسبابه، وشواهد ودلائله..

وقال عمار بن ياسر لعبيد الله بن عمر، قبل مقتله:

«اشهد على علمي فيك: أنك أصبحت لا تطلب بشيء من فعلك وجه الله».. (2)

وقال عمار أيضاً في صفين:

«أما إنهم سيضربوننا بأسيافهم، حتى يرتاب المبطلون منكم، فيقولون لو لم يكونوا على حق ما ظهروا علينا».. (3)

ولعمار كلام آخر يدخل في هذا السياق، قد قاله في صفين أيضاً،

(1) المعيار والموازنة ص 165.

(2) صفين للمنقري ص 320.

(3) صفين للمنقري ص 322.

وقال عبد الله بن بديل بمحضر أمير المؤمنين:

«وكيف يبائع معاوية علياً، وقد قتل أخاه وخاله وجده؟!، والله، ما أظن أن يفعل دون أن تقصد فيهم المرآن، وتقطع على هامهم السيف، وتنتهي حواجبهم بعمد الحديد، فتكون أمور جملة بين الفريقين»⁽²⁾

وأمثال هذه الكلمات لا يكاد يحصر، فراجع أقوال أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» بمحضره وأقوال أصحاب الأئمة «عليهم السلام» بمحضرهم أيضاً، فإن التأمل فيها لا يدع مجالاً للشك في ذلك، فلماذا لا يعترضون على أصحابهم، ويقولون لهم هذا كذب، وإخبار عن الغيب وافتئات لا يصح صدوره من مؤمن.

د: وأما قوله: بأنه لا دليل على ما قلناه، فنقول فيه: إن الدليل هو، معلومية ذلك بالوجدان والبداهة.. ولو كانت هذه الإخبارات تتضمن أية شبهة لكنا رأينا النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة صلوات الله وسلامه عليهم يردعون اصحابهم وشيعتهم عن ممارستها..

ومن الدليل على ذلك أيضاً، قوله «عليه السلام»، حين رفع المصاحف:

(1) المصدر السابق ص128.

(2) صفين للمنقري ص319.

«ولكن معاوية، وابن أبي معيط، وابن أبي سرح، وابن مسلمة، ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، إني أعرف بهم منكم، (1) صحبتهم صغاراً، ورجالاً، فكانوا شر صغار، وشر رجال، الخ» .

ونعود ونكرر القول: إن ذلك لا يعد من الأمور الغيبية، إذ ليس كل إخبار عن غائب يكون من الإخبارات الغيبية، التي لا يجوز التصدي لها من دون توقيف، فإن الأمور القريبة من الحس، كالإخبار عن الكرم، وعن العدالة، وعن الشجاعة، ونحو ذلك، لا تحتاج إلى ذلك.. هكذا الإخبار عن وجود الله سبحانه، بالاستدلال عليه بآثاره، من الخلق، والرزق، والشفاء، وغير ذلك..

الأئمة لا يعلمون الغيب ذاتياً:

وقال المعتز: «لو سلمنا أن للنبي «صلى الله عليه وآله»، وأهل بيته عليهم السلام، علوماً خاصة، مصدرها خبرتهم الذاتية: فإن إخباراتهم عن المستقبل ليست من هذا النوع إطلاقاً، لوجود عدد كبير من التصريحات الصادرة عنهم، النافية لعلمهم بالغيب على نحو الأصالة والاستقلال. وهو ما ينسجم تمام الإنسجام مع قوله تعالى:

(1) بحار الأنوار ج32 ص532 وشجرة طوبى ج2 ص430 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص216 وصفين للمنقري ص489 وينابيع المودة ج2 ص13.

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ..)» .

ونقول:

1- قد عرفنا أن هذا لا يدخل في دائرة الإخبارات الغيبية التي تحتاج إلى توقيف، بل هو من قبيل الإخبار عن الأمور الغائبة عن الحس، ولكنها تعرف بآثارها، كالإخبار عن العدالة، وعن الشجاعة.. وكالإخبار عن تنكيل الجبارين بمناوئهم لو ظفروا بهم، وعن أنهم سوف يقتلونهم بلا ريب، وغير ذلك..

2 - إننا لم ندع أن جميع ما يخبر به الأئمة «عليهم السلام» من أمور غائبة، هو نتيجة خبرتهم الذاتية، بل قلنا: إن ذلك قد يتفق لهم، كما يتفق لجميع البشر.. فلا معنى للاستشهاد بالآيات، ولا معنى للاستدلال بما دل على عدم علمهم بالغيب بالأصالة والاستقلال.

إعترضان.. واستدلال:

ثم إن هذا الشخص ذكر أمرين:

أحدهما: أن ما أخبر به الإمام علي «عليه السلام»، عن بني أمية ليس من خبرته الذاتية بالمجتمع الإسلامي.. بل هو من دائرة علومه الإلهية.. المخبر عنها في القرآن الذي قال: (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا

(1) .. فقد روي بطرق السنة والشيعه أن هذه الآية نزلت في بني أمية..

وعنه «صلى الله عليه وآله»، أنه قال فيهم: (2)
«إن أول من يبدل سنتي رجل من بني أمية»
وقال «صلى الله عليه وآله»:

«إذا بلغت بنو أمية أربعين رجلاً اتخذوا عباد الله خولاً، ومال الله دخلاً، وكتاب الله دغلاً» (3)

وقد أعلن أبو ذر هذه الأحاديث في ثورته على عثمان. وأمير المؤمنين أعلم من أبي ذر بهذا الأمر الواضح في الكتاب والسنة..

الثاني: إن الإمام علياً «عليه السلام» هو القائل:

«لقد علمني رسول الله «صلى الله عليه وآله» ألف باب، كل باب يفتح ألف باب» (4)

وهو القائل: «اسألوني قبل أن تفقدوني. فوالذي نفسي بيده، لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مئة،

(1) الآية 60 من سورة الإسراء.

(2) عن كنز العمال ج 11 ص 167.

(3) عن كنز العمال ج 11 ص 167.

(4) عن التفسير الكبير للرازي، في تفسير قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ

وَنُوحًا}..

وتضل مئة، إلا أنبأتكم بناعقها، وقائدها، وسائقها، ومناخ ركابها،
ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها، ومن يموت موتاً» (1).

فإذا كان «عليه السلام» قد ورث جميع أبواب المعرفة عن النبي
«صلى الله عليه وآله»، سواء فيما يخص علوم الدين، أو حاضر
الناس، ومستقبلهم، فلماذا يلجأ في حديثه عن بني أمية، وعن أحداث
المستقبل إلى خبرته الذاتية؟!

ونقول:

إن في كلامه هذا، خلاً من عدة جهات، نذكر منها:

1- أن الآية القرآنية، والأحاديث التي استشهاد بها لم تشر إلى أية
مفردة مما ورد في النص الذي أوردناه عن الإمام علي «عليه
السلام»، أنه قاله عن بني أمية، وعما يجري للناس معهم، ففارق بين
ما ورد في الآية، وفي الخبرين الذين استشهاد بهما هذا المعترض،
وبين عبارته «عليه السلام» التي استشهادنا بها.. وهي التالية:

«..وأيم الله، لتجدن بني أمية لكم أرباب سوء بعدي، كالناب
الضروس، تعذب بفيها، وتخبط بيدها، وتزبن برجلها، وتمنع درها. لا
يزالون بكم حتى لا يتركوا منكم إلا نافعاً لهم، أو غير ضائر بهم. ولا
يزال بلاؤهم حتى لا يكون انتصار أحدكم منهم إلا كانتصار العبد من
ربه، والصاحب من مستصحبه، ترد فتنهم شوهاء مخشية، وقطعاً

(1) عن نهج البلاغة خطبة رقم 93.

(1)

جاهلية، ليس فيها منار هدى، ولا علم يرى» .

فإن كونهم الشجرة الملعونة في القرآن لا يستلزم صدور خصوص هذه الأفعال بعينها منهم، إذ قد تكون لعنتهم لأجل كفرهم، أو لأجل أعمال أخرى أوجبت لعنتهم..

كما أن تبديل رجل من بني أمية لسنته «صلى الله عليه وآله».. لا يقتضي أن يكون جميع بني أمية على شاكلة هذا المبدل للسنة..

وتبديل السنة لا يعني صدور خصوص الأفعال التي ذكرها أمير المؤمنين «عليه السلام»، من ذلك المبدل لها ومنهم، فلعله يبذل السنة، ويتصرف تصرفات من نوع آخر، تكون هي الموجبة لخزيه، وعذابه، ولعنته..

2- إن علم الإمام علي «عليه السلام»، بأمر بني أمية من الكتاب والسنة لا يقتضي أن يكون جميع ما يتحدث به عنهم منحصرأ بما علمه من الكتاب والسنة، ولذلك نجده «عليه السلام» قد أخبر عن معاوية، وابن مسلمة، وابن أبي معيط، وابن أبي سرح - أخبر عنهم - مصرحاً بأنه يستند في ذلك إلى معرفته بهم، فإنه قد صحبهم صغاراً ورجالاً، فكانوا شر صغار، وشر رجال..

ويكون حاله «عليه السلام» في هذا الأمر، حال من أطلعه أبوه

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 183 و 184 والغارات ج 1 ص 10 فما بعدها، وبحار الأنوار (ط حجرية) ج 8 ص 558.

على أمور كثيرة ترتبط بفلان من الناس، ثم عاشره بنفسه، واطلع على أكثر مما أخبره به أبوه، فإنه يصح له أن يخبر عنه بما أخبره به أبوه، وبما اطلع عليه بنفسه. ولا منافاة بين الأمرين..

وأما القول بأن من الجائز أن يكون «عليه السلام»، قد أجرى كلامه وفق ما يفهمه الناس، على سبيل التقول، إذ لا يعتقد الناس كلهم: أنه مطلع على الغيب.

أما هذا القول فهو مجرد احتمال لا يدفع ما قلناه، مع أن المطلوب هو دفعه ونفيه بصورة قاطعة، فإذا كان يكفي ذلك في قبول الناس لكلامه «عليه السلام» وإيمانهم بصحته، لم يعد بالإمكان القول بانحصار معارفه المستقبلية بالتعليم.

3- إن قول هذا المعترض: «سواء فيما يخص علوم الدين أو حاضر الناس ومستقبلهم» يشير إلى أنه يعرف: أن الحديث عن حاضر الناس، وعن مستقبلهم، ليس مما يخص علوم الدين..

والأمر كذلك بالفعل، فإن الإخبار عن حال رجل تعرفه، وعن توقعاتك لتصرفاته، ليس أمراً دينياً، فإذا لم يكن كذلك، فما الذي يمنع من أن يخبر النبي «صلى الله عليه وآله» والإمام «عليه السلام» عنه، استناداً إلى معرفته به التي حصل عليها من خلال معاشرته له، أو استناداً لما أخبره به الذين عاشوا معه وعاشروه؟!!

4- إن حديث: «علمني رسول الله «صلى الله عليه وآله» ألف باب من العلم» إنما يختص بالعلوم التي تحتاج إلى تعليم ودلالة، وأما

ما يمكن أن يعلم بواسطة التعليم، وما يمكن العلم به بواسطة التحصيل المباشر، كمعرفة الإنسان بالأشخاص الذين يعاشرهم، فليس بالضرورة أن يكون في جملة ما علمه الله إياه.. فلعله حصل المعرفة به بجهد، ثم أخبر عما حصل عليه..

5- وأما حديث: «اسألوني قبل أن تفقدوني..» .. فبرغم أنه لم يذكر: أن ما يخبرهم به قد تعلمه، أو لم يتعلمه.. فإنه ليس فيه ما يدل على أنه يخبرهم بخصوص ما عرفه عن طريق التعليم، بحيث لا يخبرهم أيضاً بما اطلع عليه بنفسه..

6- ولو سلمنا اختصاص هذا النص بما تعلمه من ربه، فإنه إنما يكون في خصوص ما يحتاج إلى تعليم إلهي، أما ما لا يحتاج إلى ذلك - كما فيما نحن فيه - فهو خارج عنه، وغير مشمول له، وهو لا يريد أن يجعله دليل إمامته، إذ هو لا يصلح لذلك..

إستدراك، وإستدلال:

ثم إن ذلك المعترض، قد استدرك على كلامه، وإستدل على مطلوبه، فقال:

«ولا يعني كلامنا هذا أن نقلل من قيمة الخبرة الذاتية عند أهل البيت، فهم قطعاً أخبر الناس بأحوال الناس، وأكثرهم معرفة بظروف مجتمعاتهم الحاضرة والمستقبلية في ضوء المقدمات والنتائج..

لكننا نقطع بأنهم لم يستخدموا شيئاً من خبراتهم الذاتية في تبليغ أحكام الدين، ولا في الإخبار عن مستقبل المسلمين، لأنهم أئمة من الله

تعالى، شأنهم شأن رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ولما كانت إمامة أهل البيت من الله تعالى، فليس لهم الحق أن يبلغوا الناس باسم الدين من خبراتهم الذاتية للدين..».

ونقول:

إن هناك العديد من موارد الخلل في هذا الكلام، نكتفي منها بملاحظة قوله:

1- «لأن إمامة الأئمة من الله تعالى، فليس لهم الحق أن يبلغوا الناس باسم الدين من خبراتهم الذاتية..».

وقد قلنا:

ألف: إن الإخبار عن أحوال الأشخاص، وتوقع تصرفات معينة منهم، استناداً إلى تلك المعرفة ليس تبليغاً لأحكام الدين استناداً إلى الخبرات الذاتية، ولا هو تبليغ باسم الدين كذلك..

ب: إن للأئمة «عليهم السلام» الحق في تشريع الأحكام، وكذلك كان هذا الحق ثابتاً لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد ثبت ذلك بالروايات الكثيرة المتواترة والصحيحة.. فراجع كتابنا: «الولاية التشريعية»، ففي هذا الأمر عنه، لا ينسجم مع هذه الحقيقة..

ج: إنه يقول: لأن إمامة الأئمة من الله، فليس لهم الحق بأن يبلغوا الناس باسم الدين من خبراتهم الذاتية.

والسؤال هو: هل نفهم من كلامه هذا: أنه لو كانت إمامتهم من غير الله، فسيكون لهم الحق بأن يبلغوا الناس باسم الدين من خبراتهم

الذاتية!!؟!

الفصل الرابع

هل المعيار ما وقع.. أم ما سيقع!؟

الهدف من العلامات:

ويقول هذا المعترض: إن حصر العلامات بما وقع، دون الالتفات إلى آثارها الإيجابية الكثيرة المترتبة عليها قبل وقوعها، ينسف المفهوم الواعي للانتظار، ويطيح بأهم ركائزه ومقوماته، المتمثلة بالعلامات قبل وقوعها..

ونقول:

أولاً: إن المفهوم الواعي للانتظار لا يركز إلى العلامات، بل هو يركز إلى الاعتقاد بالإمامة، وإدراك ووعي ما لها من مهمات، وإدراك ما يجب أن تكون عليه العلاقة بالإمام.. وإدراك مفهوم الغيبة، والحاجة إلى الإمام، وإلى ظهوره..

وأما العلامات فليست من ركائز الانتظار، فضلاً عن أن تكون من أهم ركائزه..

ثانياً: إننا لا ننتظر العلامات، بل نحن ننتظر الإمام، فإذا كان وقوع ما جاءت به الأخبار من شأنه أن يذكر الناس بالإمام، ويجعلهم ينتظرونه، فذلك كاف في المطلوب..

ثالثاً: إن الإخبارات الغيبية ليست جميعها علامات للإمام.. فإن ما روي عن أهل البيت «عليهم السلام» على أقسام:

الأول: ما أخبر الأئمة «عليهم السلام» أنه سيقع من دون تحديد، وربط بشيء، كإخبارهم عن اختلاف ملك بني العباس وكإخبار الإمام الصادق عن ملك المنصور للأمر، دون عبدالله بن الحسن، أو أنه ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم.. أو سيكون ستون كذاباً أو ثلاثون.. وعن أمور كثيرة من هذا القبيل، فهذا القسم لا ربط له بصاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، ولا بمفهوم الانتظار، ولا فائدة من وضع جدول زمني لوقوعه، أو عدم وقوعه، بل يكفي العلم بإخبار الأئمة «عليهم السلام» به.. ثم الالتفات إليه بعد وقوعه، ليزيد يقين الناس بهم، وبإمامتهم، من خلال امتلاكهم لعلم الإمامة..

الثاني: ما ذكر في الروايات أنه من المحتوم، من دون تحديده بكونه في آخر الزمان، أو عند ظهور الإمام، أو قرب ظهوره، أو نحو ذلك.

فهذا القسم أيضاً لا ربط له بصاحب الزمان، ولا بمفهوم الانتظار، ولا بغير ذلك.. حسبما أوضحناه في القسم الأول.. وبعضه يكون من أشرط الساعة، مثل طلوع الشمس من مغربها.. وبعضه يمكن أن يرجع إلى القسم الثالث الآتي..

الثالث: ما ذكر أنه من علاماته صلوات الله وسلامه عليه، وأنه من المحتوم.. وهي خمس أو ست، أو سبع علامات..

وهذا القسم أيضاً يكفي العلم به، ولا يحتاج إلى برمجة، وإلى وضع خريطة زمانية ومكانية له، ولا مجال للتنبؤ به، لأنه إنما يحصل في أجواء ظهور الإمام «عليه السلام»، من أجل الدلالة عليه دلالة قاطعة، لتقوم الحجة بذلك على البشر جميعاً، بحيث لا يبقى عذر لمعتذر.. ومن هذا القبيل الصيحة من السماء، والخسف بالبيداء، وظهور السفيناني، وقتل النفس الزكية..

الرابع: تلك الأحداث التي لم يصرح بكونها من المحتوم، بل ذكرت، وحددت أوقاتها، بأشهر تسبق ظهوره «عليه السلام».. ومن هذا القبيل خروج الخراساني، واليماني.. وهذا القسم يلحق بالقسم السابق.

الخامس: ما ذكر أنه يحصل قرب ظهور الإمام «عليه السلام»، من دون تعيين، وذلك مثل انتقال الحوزة إلى بلدة يقال لها: «قم»، فتقوم مقام الحجة.. إلى أن قال: «وذلك عند قرب ظهور قائمنا».. وهي روايات قليلة جداً أيضاً، لا مجال لبرمجتها، ولا يمكن التنبؤ بالسابق واللاحق منها..

علماً بأن هذا القرب لم يحدد زمانه وحجمه، فقد يمتد إلى عشرات السنين، وقد يكون في حدود سنوات يسيرة..

السادس: تلك الأخبار التي تقول: إنه سيحدث في آخر الزمان كذا، وكذا، وهي أيضاً قليلة، يصعب معرفة المتقدم من المتأخر منها.. مع أن بعضها ربما يكون مرتبطاً بارهاصات يوم القيامة، لا بصاحب

.. الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف..

هذا كله بالنسبة لما روي عن أهل البيت «عليهم السلام»، وبأسانيد تتكون من رجال الإمامية رضوان الله تعالى عليهم..

أما ما روي في كتب أهل السنة، وبأسانيدهم، فذلك لا يعيننا أمره، ولا يصح خلطه بما روي من طرق أهل البيت وشيعتهم..

لكن المشكلة الحقيقية، والمخيفة هي: أن الذين يشتغلون بأخبار الملاحم والعلامات، لم يفرقوا بين هذا وذاك، بل هم قد خلطوا ما روي عن أهل البيت «عليهم السلام»، بما روي عن أبي هريرة واضرابه، وبما تسرب إلى المسلمين عن طريق علماء أهل الكتاب، والقصاصين وبما رواه الغلاة، وسائر أهل الأهواء..

رابعاً: إن ما قلناه هو: إن حكم الأئمة «عليهم السلام» بوقوع البداء في الإخبارات الغيبية من شأنه أن يحصر الاستفادة بالأخبار التي يقع مضمونها فعلاً، حسبما أوضحناه..

وكلامه هذا لا يصلح جواباً على ذلك..

الفكر الجديد، ومعنى العلامة لغة واصطلاحاً:

وقال هذا المعترض: «إن هذا الموقف الفكري الجديد من العلامات يتناقض مع المعنى اللغوي والاصطلاحي لها.. لأنها في اللغة هي ما ينصب ويوضع ليهتدى به، كعلم الجيش، ويعبر عن العلامة بالأشراط، وبالآية..»

وفي الاصطلاح تطلق على كل حدث دل الخبر الغيبي على وقوعه في المستقبل، ويكون علامة على وقوع حدث آخر بعده.. والمتأمل في كلمات أهل البيت يجد أنها تأخذ بالأبصار، والعقول، إلى ما سيقع، لا إلى ما وقع»..

ثم ساق بعض الأخبار التي رأى أنها مشيرة أو دالة على ذلك، مثل خبر حذيفة بن اليمان، وخبر الصيحة، وغيرهما مما سيأتي.. وقال:

«إن أخبار علامات الظهور كلها من هذا القبيل ترشد إلى ما سيقع، وتحذر من التورط في فتنته، وانحرافات، ومشاكله»..

ونقول:

أولاً: إن كلامنا إنما هو في جميع الإخبارات عما يحدث في المستقبل إلا ما كان من المحتوم، حسبما أوضحناه، وقد قلنا:

إن من هذه الإخبارات ما لا يراد منه الإشارة إلى خروج صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. بل يراد منه مجرد حفظ إيمان الناس، وتحصينهم من الوقوع تحت تأثير الشبهات، أو من الانبهار بالقوة، أو بمنجزات العلوم المادية، أو غير ذلك مما تظهر معه الحاجة إلى تثبيت يقين الناس في مواقع الشعور بالفشل والاحباط، مع عدم توفر أي من وسائل الهداية والحفظ لهم، لأكثر من سبب..

فيكون ظهور صدق ما أخبر به الأئمة «عليهم السلام» دليلاً وجدانياً على أنهم يأخذون علومهم عن الله الخالق، البارئ، العليم،

الحكيم.. ويكون ذلك علامة على حقيقة إمامة الأئمة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.. فليس هذا النوع من العلامات دليلاً على وقوع حدث آخر بعده.. كما ذكر هذا المعترض..

ثانياً: قد استشهد المعترض بحديث حذيفة بن اليمان، عنه «صلى الله عليه وآله»: «هذه فتن قد أظلت كجباه البقر، يهلك فيها أكثر الناس، إلا من كان يعرفها قبل ذلك».. (1)

واستدل أيضاً برواية تذكر سؤال هشام بن سالم، للإمام الصادق «عليه السلام»، عن الصيحتين، والتفريق بينهما، فقال «عليه السلام»: «يعرفها من كان سمع بها قبل أن تكون»..

وفي نص آخر: «من كان يؤمن بها قبل أن ينادى».

وفي نص ثالث: «يعرفه الذين كانوا يروون حديثنا، ويقولون: إنه

يكون قبل أن يكون الخ»..

ونقول:

ألف: إننا لم ننكر لزوم المعرفة بالعلامات، والإيمان بها قبل وقوعها، ولكننا نقول: إنه يكفي في ذلك مجرد الاطلاع عليها ولا حاجة إلى ترصيفها وجدولتها، وترتيب أحداثها، ورسم خارطة للأحداث في الأمكنة والأزمنة، في المواقع المختلفة، ثم تقديم ذلك

(1) كتاب الفتن لنعيم بن حماد (ط دار الفكر - بيروت) ص 14 وعقد الدرر (ط

للناس على أساس أنه أمر واقع، ولا بد منه، وعلى الناس أن يرصدوه ويترقبوه..

وإنما نرفض هذا الأمر، من حيث أن الجزم بذلك كله، متوقف على حسم الأمر في قضية البداء، والجزم بأنه لا يمكن أن يحصل بداء في أية واحدة منها..

وبذلك يتضح: أن ما يمكن رسم جدولة وخارطة له هو خصوص ما كان من المحتوم دون سواه، ونحن لم نتعرض لهذا المورد. بل قلنا: إن المحتوم من العلامات يختص بما كان في نفس أيام الظهور، فمن أحب الجدولة والترتيب لخصوص هذه العلامات الخمسة أو السبعة، أو حتى ما هو أزيد، فما عليه إلا أن يبادر إلى ذلك وإن كان ذلك قليل الفائدة والجدوى وإلا لبادر الأئمة «عليهم السلام» إليه.. أما ما عدا المحتوم فلا مجال للخروج بنتائج حاسمة فيه للسبب الذي ذكرناه.. وهو أن البداء في واحدة يوجب الخلل في الهيكلية كلها، ويسقطها عن صلاحية الاعتماد..

والرواية التي ذكرها، بل جميع الروايات التي استدلت بها هذا المعترض، في هذا المورد، مما صرح بلزوم الاطلاع على العلامات، لا ينافي ما ذكرناه، بل هو ينسجم معه كل الانسجام، لأن رواية هشام بن سالم، عن الإمام الصادق «عليه السلام»، وكذلك رواية السؤال عن النداءين إنما تختصان بالصيحة والنداء من السماء، وهذا إنما يكون في العلامات المحتومة التي تحدث عند ظهوره «عليه السلام».

وقد صرحنا بذلك، في نفس تلك الدراسة التي يحاول هذا الشخص الاعتراض عليها، حيث قلنا تحت عنوان: علامات الظهور في خدمة الهدف..

«..إن مما يساعد على حفظ الهدف الكبير، وتحقيق النتائج المتوخاة، وله دوره في الحفاظ على الروح، والحيوية الفاعلة، هو إبلاغ الناس بعلامات الظهور، حيث لا بد أن ترهق المشكلات، والمتاعب، والمصاعب، روح كثير من العاملين، وتمنى بالإحباط، عزائمهم، وبالخور همهم، وتصاب بالأذى مشاعرهم، وتذبل شيئاً فشيئاً زهرة أملهم..»

فروية بعض تلك العلامات يتحقق على صفحة الواقع ستشحن العزائم، وتستنهض الهمم، وتثير المشاعر، وتكون بمثابة ماء الحياة الذي يعيد لتلك الزهرة الذابلة نموها الخ..».

فنحن نقول إذن:

إن إبلاغ تلك الأخبار إلى الناس ضروري، غير أنه لا بد من بيان المحتوم لهم من غير المحتوم، وأن لا ترسم لهم خارطة أحداث يرون أنفسهم في موقع الاستسلام لها، لأن ما عدا المحتوم يكون كله في معرض البداء الذي يخضع لأسبابه، ومنها إرادة الناس، وجهدهم وجهادهم..

حل التناقض الموهوم:

وقد يقال: إذا كان البداء يكون في المحتوم أيضاً، لم يبق فرق بين

المحتوم وبين غيره، فلماذا تخص الكلام في الموقوف؟

وكيف صح التقسيم إلى محتوم وموقوف؟!

ونجيب: بأن المحتوم على قسمين:

الأول: ما لا بد منه، مثل ظهور الإمام «عليه السلام»، الذي هو من الميعاد، والله لا يخلف الميعاد، كما ورد في الرواية..
وهذا لا يصور فيه البداء، لأن ذلك ينافي مقام الربوبية والألوهية..

الثاني: المحتوم الذي لا تخرجه حتميته عن دائرة القدرة الإلهية. فالمراد بكون هذا القسم من المحتوم هو أنه جارٍ وفق السنة الإلهية التي لا تلغي تأثير العلة عادةً أبداً، إلا إذا عارض ذلك ما هو أعظم وأهم، كما كان الحال بالنسبة لحفظ إبراهيم «عليه السلام» من إحراق النار له مع أن السنة الإلهية تقضي بأن تحرق النار كل ما يدخل فيه، إذا كان قابلاً لذلك..

ولكن هذه الحتمية تكون على نحوين أيضاً:

أحدهما: ما تكون حتميته باكتمال أسبابه من حيث سنخ علاميته ودلالته فقط، فيخبر عن اكتمال العلة لسنخ العلامة فقط.. ولا يخبر عن علة ما هو متشخص في ضمن هذا الفرد بخصوصه، بحيث تكون مشخصات الفرد أيضاً.. داخلة في دائرة الخبر الوارد.

الثاني: ما تكون حتميته باكتمال علة السنخ، والفرد الذي يتجلى ويتحقق فيه أيضاً؛ فتكون الحتمية تامة لهما معاً، من دون أن يخرج

ذلك عن دائرة المشيئة والقدرة الإلهية.. إذ إن الله قادر على إلغاء تأثير العلة التامة، ولا يتنافى ذلك مع ألوهيته أو ربوبيته تعالى..

فليس هذا من قبيل خلف الوعد والظلم الذي يتنافى مع مقام الألوهية أو ربوبيته.. ولذلك قال تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ) (1) و (إِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْمِيعَادَ) (2).

بقية شواهد الرواية:

هذا كله بالنسبة لرواية أهل السنة حول الفتن التي أقبلت كجباه البقر، وما ورد عن كيفية معرفة الصادق من الكاذب في الصيحتين من السماء..

وبقيت شواهد أخرى أشار إليها هذا المعترض، قال: إنها تدل على لزوم معرفة العلامات قبل حصولها.

ولكننا حين لاحظناها لم نجد لها أية دلالة أو ارتباط بالموضوع الذي نحن بصدده..

فقد استشهد برواية عن الإمام الصادق «عليه السلام» تقول: «إن قدام المهدي علامات من الله عز وجل للمؤمنين» (3) ..

قال: «فهناك علامات من الله للمؤمنين، تجعلهم يستعدون لظهور

(1) الآية 46 من سورة فصلت.

(2) الآية 9 من سورة آل عمران.

(3) إكمال الدين ص 649.

المهدي»..

واستشهد أيضاً بسؤال المدائني للإمام الصادق «عليه السلام»

عن المهدي، قال:

«قلت: فهل له علامات قبل ذلك؟!!

قال «عليه السلام»: نعم، علامات شتى..

قلت: ماذا؟!!

(1)

قال: خروج راية من المشرق، وراية من المغرب..».

ثم ذكر: أن المراد بالراية المغربية راية السفيناني، وبالراية المشرقية راية الموطئين.. وأن كل من يدعي المهديّة قبل ظهورهما فهو كاذب، وليس كل من ادعاها بعد ظهورهما يكون صادقاً، بل لا بد من أن تصدق دعواه علامات أخرى، كالخسف بالبيداء، والصيحة من السماء، وقتل النفس الزكية..

ثم قال معقّباً: «وهكذا نلاحظ العلامات دائماً تأخذ بأيدينا، وعقولنا، وأبصارنا، إلى ما سيقع، لا إلى ما وقع.. وأخبار علامات الظهور كلها من هذا القبيل، فهي ترشدنا وتنبهنا إلى أحداث مهمة ستقع في المستقبل، وتحذرننا من التورط بفتنتها، وانحرافاتهما، ومشاكلها المترتبة على وقوعها..

وأفضل مثال يوضح دور العلامات في توجيه الأمة، وتربيتها

بما سيقع - في خط الإنتظار - لا إلى ما وقع.. هو تمثيل المعصوم للخاص منها بعصر الظهور، بالعقد إذا انقطع سلكه، فتتابع، ففي رواية عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «وما ذلك إلا كهيئة العقد ينقطع، فيتبع بعضه بعضاً»..

وفي رواية عن الإمام الباقر «عليه السلام»: «خروج السفيناني، واليماني، والخراساني، في سنة واحدة، وفي شهر واحد، وفي يوم واحد، ونظام كنظام الخرز، يتبع بعضه بعضاً»..
ومعنى الحديث: أن العلامة السابقة تكون دليلاً ومنبهة إلى وقوع العلامة اللاحقة...

ونقول:

إنه لا محيص لنا من العودة إلى تكرار، ما نبهنا عليه أكثر من مرة، رغم أنه قد أصبح على درجة كبيرة من الوضوح، فنقول:
1- قوله: إن ما روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» من أن قدام الإمام المهدي علامات للمؤمنين، إنما سيق لأجل استعداد المؤمنين لظهور الإمام «عليه السلام».

لا يصح..

فأولاً: إنه ليس بالضرورة أن تكون العلامات المذكورة قد سيققت ليستعد المؤمنون لظهوره «عليه السلام»، بل هي قد تكون لأجل تعريف الناس بشخصه «عليه السلام»، ليميزوه عن المدّعين المزيفين للمهدية..

ثانياً: إن كلامنا ليس عن العلامات المتصلة بالظهور، والتي هي لتعريف الناس بالإمام «عليه السلام»، بل كلامنا هو في الإخبارات الغيبية المطلقة التي يريد هؤلاء استخراج جدول لها، ورسم خريطة زمانية ومكانية لأحداثها، وتقديمها للناس على أنها حقائق لا بد من وقوعها، مع أنها ليست من المحتوم، ولا يراد بها تحديد شخص الإمام، وتمييزه عن غيره ممن يدعون المهديّة زوراً..

وثالثاً: إن كلمة «قدام المهدي» تشير إلى ما ذكرناه أيضاً، إذ إن ما يحصل قبل الظهور بألف سنة، أو بمئات السنين، ليس هو المقصود بهذا الحديث.. بل المقصود، ما يكون قريباً من ظهوره «عليه السلام» بحيث يصح القول بأنه قدامه، وقد صرح المعترض نفسه بأن هذه العلامات: «تجعلهم يستعدون لظهور المهدي «عليه السلام»..»..

فهل يقال لما يحصل قبل ذلك بمئات السنين: أنه يجعل الناس يستعدون لظهور المهدي؟!!

2- بالنسبة لرواية سؤال المدائني للإمام الصادق «عليه السلام» عن العلامات، حيث ذكر له «عليه السلام» أنها علامات شتى، منها خروج راية من المشرق، وراية من المغرب..

نقول:

إن الاستدلال بها أيضاً لا يصح، وذلك لنفس ما ذكرناه آنفاً، فلا حاجة إلى الإعادة.. ولكننا مع ذلك نذكر بما يلي:

ألف: إن المعارض قال: إن المراد بالراية المشرقية راية تخرج من بلاد إيران، مع أن المشرق أعم من إيران ومن العراق، وأفغانستان، وسواها من البلاد التي تقع في الشرق الإسلامي..

ب: يلاحظ أنه بعد ذكره لراية السفيناني، والراية التي تقابلها، يقول: إن من يدعي الخروج بعدهما.. فالصادق هو من ترافق دعواه علامات تدل عليه، وهي الصيحة، والخسف، وقتل النفس الزكية.. ويلاحظ أنه لم يذكر إلا العلامات التي صرحت الروايات بأنها من المحتوم..

وصرحت أيضاً: بأنها علامة للدلالة على شخص الإمام، حتى تقوم الحجة بذلك على الناس، ولا يبقى عذر لمعتذر.. وقد قلنا مراراً: إن هذا ليس هو محط نظرنا..

ج: ولو فرضنا صحة ما ادعاه من أن العلامة المحتومة تدل على ما سيقع، وهي العلامة المتصلة بزمان ظهوره «عليه السلام»، فهذا لا يعني دلالة غيرها من الإخبارات الغيبية على ذلك، فإن هذا من قبيل تسرية حكم لموضوع وإثباته لموضوع آخر..

د: إنه لا معنى لقوله أيضاً: «وأخبار الظهور كلها من هذا القبيل».. إذ إنه لم يقدم أي دليل يدل على صدقه وصدق ما قاله في مورد الخصوص، فكيف بهذا التعميم الجازم لكل العلامات؟!

3- إن أفضل مثال عنده يوضح دور العلامات في توجيه الأمة وتربيتها بما سيقع - في خط الإنتظار - هو تمثيل المعصوم للخاص

منها بعصر الظهور بالعقد إذا انقطع نظامه..

ونقول:

أولاً: إن الغريب في الأمر هو أن جميع المفردات التي ذكرها واستشهد واستدل بها، لا تخرج عن دائرة ما هو خاص بعصر الظهور.. وقد تابعنا كلامه، وقد قلنا: إن العلامات المحتومة لم تكن محط كلامنا، وإنما كلامنا هو في الإخبارات الغيبية مطلقاً، أي سواءً أكانت من العلامات أم من غيرها .

وقد قلنا: إنها لا تصلح لرسم خريطة للأحداث زماناً ومكاناً..

وقلنا أيضاً: إن المحتوم هو مجموعة علامات، لا بد أن تحصل مقارنة، أو بالتتابع، فإذا بدأت استمرت، لتكون خير دليل على تعيين الإمام للناس، وقطع أي عذر لهم في أمره، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيى عن بينة..

ثانياً: إن التمثيل بنظام الخرز أو العقد لا يراد به الترتيب طويلاً، بل المراد به بيان أن وقت الظهور قد أوفى، وأن العلامات سوف يتلو بعضها بعضاً، فالتوالي قد لا يكون له أي دور جوهري، بحيث يكون للمتقدم خصوصية أوجبته تقدمه..

كما أن ذلك لا يمنع من تقارن بعض العلامات.

تكرار وإعادة:

ثم تحدث ذلك المعترض عن ثورة الموطئين للمهدي في إيران، وأنهم يحتلون فلسطين، وزعم أن السفيناني هو الذي يخرجهم منها،

مستنداً إلى رواية ذكرها نعيم بن حماد في كتاب: «الفتن» صفحة 71 و79..

ثم يتابع المعترض حديثه عن توجه السفيناني إلى الحجاز، لإخماد الثورة المهدية، فيخسف به في البيداء..

ثم يقدم نصائحه بلزوم الانفتاح على أخبار العلامات قبل وقوعها، لكي لا تختلط علينا الأوراق، فنحسب ما ليس بعلامة علامة، كالذين آمنوا بمهدية عدد من الكذابين بسبب جهلهم بعلامات الظهور..

ونقول:

ألف: إن كتاب الفتن لابن حماد ليس من مصادر الشيعة، بل هو من مصادر أهل السنة، فلماذا يدخله في رسم هيكلية الأحداث من دون ضرورة تقتضي بذلك؟!

ب: إن كل شواهد ومرتكزات استدلاله هي العلامات التي هي من المحتوم، والدالة على شخص الإمام لتحديده..

ونحن إنما رفضنا السعي لرسم خارطة للأحداث، استناداً إلى غيرها من علامات وإخبارات غيبية، هي في معرض البداء.. ولم يكن حديثنا عن العلامات التي هي من المحتوم، ولا عن العلامات المشيرة إلى شخص الإمام «عليه السلام»..

ج: ليس هناك ما يدل بصورة تسمح بإطلاق دعوى أن المواطنين في إيران يحتلون فلسطين. ولا مجال للإستناد إلى ذوقيات، وتطبيقات

اقتراحية، وإذا ما استند أحد إلى ذلك، فلا مبرر للقبول منه.

الأصهب.. والسفياني:

ثم إنه أورد رواية عن الإمام الصادق «عليه السلام»⁽¹⁾ تقول: «لترفعن اثنتا عشرة راية مشتبهة، لا يعرف أي من أي»..

وعن الإمام الباقر «عليه السلام»: «لا يخرج القائم حتى يخرج قبله اثنتا عشرة من بني هاشم، كلهم يدعو إلى نفسه»..

وفي حديث عن الإمام الباقر «عليه السلام»، أنه قال لبريد:

«اتق جمع الأصهب..

قلت: وما الأصهب؟!

قال: الأبقع.

قلت: وما الأبقع؟

قال: الأبرص. واتق السفياني. واتق الشريدين من ولد فلان،

يأتيان مكة، يقسمان بها الأموال، يتشبهان بالقائم، واتق الشاذ من ولد آل محمد»..⁽³⁾

ثم قال المعترض: «كيف يمكن اتقاء جمع الأصهب، والسفياني،

(1) غيبة النعماني ص 151.

(2) عن الإرشاد ص 258 والغيبة للطوسي ص 267.

(3) بحار الأنوار ج 52 ص 269.

والشذاذ من آل محمد، وهم الذين يظهرون للناس تارة باسم السيد الحسيني، أو الخراساني، وأخرى باسم شعيب بن صالح، وثالثة باسم اليماني، وبغير ذلك من علامات الظهور الأخرى المقدسة؟!!

وهل يمكن النجاة من السقوط في تيار رايات الضلال في آخر الزمان، من دون معرفة مسبقة بعلاماتها، وأوصافها، والظروف التاريخية لظهورها، كما تحدثنا أخبار العلامات؟!!

وكيف يمكننا أن نعرف الرايات الهاشمية المتسترة ببعض علامات الظهور المقدسة، ونفرق بينها وبين راية المهدي المنتظر، من دون أن نتعرف على جميع علاماته؟!..

وكيف نميز رايات الضلال من رايات الهدى التي تخرج قبل ظهوره، إذا لم نستوعب أوصافها ودلائلها المذكورة في أخبار العلامات قبل تحققها..

وأخيراً، كيف نعرف دعاة المهديّة المزيفين، ونفرق بينهم وبين المهدي الحق، إذا لم نطلع على العلامات الدالة على ظهوره، والمميّزة له عن غيره، وندرسها، ونتحقق من صحتها، وسقيمتها، قبل وقوعها؟!!

ونقول:

إننا قد أجبنا على جميع هذه الأسئلة فيما سبق، ولكننا نعود فنذكر بما يلي:

أولاً: إن هذه الأسئلة ترجع في حقيقتها إلى سؤال واحد، قد صيغ

بصياغات، ووضع في قوالب مختلفة الألفاظ، متوافقة في المأل.. كما يظهر للمتأمل، وقد كان يكفي سؤال واحد منها.. فلماذا هذا التكاثر للأسئلة يا ترى؟!..

ثانياً: بالنسبة للروايتين اللتين نقلهما عن الإمام الصادق «عليه السلام»، حول الرايات المشتبهة، والرواية عن الإمام الباقر «عليه السلام»، حول الأبقع، والأصهب، والشريدين، فإنه لا بد من التأكد من صحة سندهما..

ثالثاً: إن اتقاء جمع الأصهب والسفياني لا يتوقف على رسم خارطة أحداث، فضلاً عن ادعاء حتمية حصولها، بل يكفي العلم بوجود روايات تحذر من الدخول معهما..

رابعاً: إنه يكفي في اتقاء جمع الأصهب أن يعطينا الإمام «عليه السلام» قاعدة عامة عن الرايات التي تدعي الإمامة بالاستقلال، وتدعو إلى نفسها، كأن يقول: «كل راية ترفع قبل قيام القائم، فصاحبها طاغوت»، أو نحو ذلك..

أو يكفي القول: إذا لم تسمعوا الصيحة من السماء، والخسف بالسفياني بالبيداء، فاعلموا أن كل من يدعي الإمامة، فهو كاذب.

خامساً: لماذا لم يبين الإمام «عليه السلام» مواصفات ما يطلقون عليه اسم «الموطنين للمهدي» بدقة، فإنه إذا عرف الناس عليها، وقال للناس: «هذه هي راية الحق، وكل ما عداها فهو من رايات الضلال..» كفاه ذلك..

سادساً: من الذي قال: إن الأصهب، والأبقع، والشريدين، والشذاذ من آل محمد، داخلون في جملة علامات الظهور المقدسة - على حد تعبيره -؟! فإن الروايات لا تدل على ذلك، بل تدل على أنه سوف يظهر أناس في طول الزمان، تكون لهم هذه الصفات.. فربما يظهرون بعد مئة سنة، وربما بعد مئتين، أو بعد ألف سنة.. من يدري؟!..

سابعاً: من الذي قال: إن هؤلاء الشذاذ سوف يظهرون باسم السيد الحسن بن تارة، والخراساني أخرى، وباسم شعيب بن صالح الثالثة، واليماني رابعة؟!..

ألا يعد ذلك من قبيل الاستحسانات والذوقيات التي لا تفيد في إثبات الحقيقة، أو هل دل على ذلك آية، أو رواية؟!..

ثامناً: إنه قد وصف علامات الظهور بأنها مقدسة، فهل يزعم أن السفيناني مقدس، وأن الشذاذ، والشريدين مقدسون، وأن.. وأن!!
تاسعاً: إن النجاة من السقوط في تيارات الضلال والاعتزاز بالرايات المزيفة، وتحديد راية الإمام المهدي، لا يتوقف على المعرفة بتفاصيل هذه الأحداث، وأوصافها، والظروف التاريخية لظهورها.. فإنه يمكن الالتزام بالعلامات المحتملة، وانتظارها، وينتهي الأمر..

عاشراً: إننا لم نمنع من التعرف على العلامات، وقراءة أخبارها، بل قلنا: إن تقديمها للناس على أساس أنها حتمية الوقوع، خطأ فاضح،

وإساءة كبيرة، وتكذيب لقانون البداء الحاكم..

فإن هذا القانون جار، وهو يفرض نفسه، استناداً إلى أدلته القاطعة في الآيات والروايات. حتى لو لم يرد التصريح بوقوع البداء في الإخبارات الغيبية، فكيف مع وجود تصريح بأن هذه الأخبار مما يكون في معرض البداء..

فمن يدعي خروج مورد عن دائرة هذا القانون، فإن عليه أن يثبت ذلك بأدلة قاطعة، وبراهين ساطعة..

حادي عشر: أما السؤال عن كيفية التفريق بين الرايات الهاشمية المنحرفة، والمتسترة ببعض علامات الظهور (المقدسة: على حد تعبيره) وبين راية الإمام المهدي، فعدا عن أنه يتم بالالتزام بالعلامات المحتومة.. وبغير ذلك مما تقدم ولا يحتاج إلى ذلك الحشو الزائد، مما رواه أبو هريرة وأضرابه، وما رووه عن كعب الأحبار، وابن سلام، ووهب بن منبه، وغيرهم من مسلمة أهل الكتاب..

نعم، إنه عدا عن ذلك. فإن ما ذكره من تستر تلك الرايات ببعض علامات الظهور، لا يصح، ولا دليل عليه.. والموجود هو مجرد إخبارات عامة، عن أحداث آتية لم يثبت أنها من العلامات، إلا ما صرحت الروايات بعلاميته. وإنما صرح الأئمة بحدوثها، من أجل مصالح أخرى، منها حفظ إيمان الناس في مواضع الخطر، كما أوضحناه أكثر من مرة..

ثاني عشر: إن هذا المعترض يصر على لزوم التعرف على

جميع علاماته عجل الله تعالى فرجه قبل ظهوره «عليه السلام»،
ليمكن التفريق بين رايته «عليه السلام»، وراية غيره..

وقد قلنا: إنه لو كان هذا هو المقصود، فلا حاجة إلى جميع هذه
الإخبارات الغيبية الكثيرة جداً، وقد كان يكفي اليسير منها لتحقيق هذا
الغرض، وهي خصوص العلامات المحتومة، مع إعطاء قاعدة عامة
تشمل جميع الحركات الأخرى كما أوضحناه مع العلم بأن غير
المحتوم ليس من العلامات غالباً، وإن كانت بعض رواياته قد
صرحت بأنه سوف يحدث في آخر الزمان، أو قرب ظهور قائمهم
«عليهم السلام»، فإن ذلك ليس لأجل أنه علامة عليه عجل الله فرجه،
بل لأجل تحديد وقت الحدث من جهة، وليسهم ذلك في الربط على
القلوب، حتى لا ينساق الناس وراء الشبهات، ويضعفوا أمام مد الكفر
والطغيان. من جهة أخرى..

ثالث عشر: إن هذا المعترض قد عاد واعترف بعين ما قلناه،
حيث صرح بأن علينا أن ندرس العلامات المميزة له عن غيره،
وندرس صحيحها من سقيمها..

ولكن اعترافه هذا، لا يكفي لحل الإشكال الوارد عليه، لأن ذلك
لا يحتاج إلى البحث في جميع الإخبارات الغيبية، ولا إلى ادعاء
حتميتها جميعها!!

ولا يتوقف على رسم خارطة من جميع تلك الإخبارات، وتقديمها
للناس وكأنها وحي منزل، بحجة أن الناس يحتاجونها للتمييز بين

الإمام الحق، والمدعي المزيف لمقام الإمامة..

الفصل الخامس

الإهتمام بالعلامات

سلبيات العلامات:

إن المعارض قد أوضح مقصودنا بقولنا: إن أخبار العلامات في ذاتها تنطوي على سلبيات، فقال:

«ويقصد بالجانب السلبي من أخبار العلامات، ما ذكره من اهتمام بعض الناس بها بشكل متزايد، يستبطن إهمال سائر مفردات، ومجالات التعامل مع القضية المهدوية، حتى أصبحت في عالم النسيان الخ..».

ولكنه عاد فنقض كلامه هذا، حين ادعى أننا نقول: إن ذات العلامات لها سلبياتها، فهو يقول:

«ونؤكد للقراء بكل ثقة واطمينان، ومن منطلق الوعي الفكري العميق لدور أخبار العلامات في الإسلام، والاستيعاب الكامل لنصوصها القرآنية والنبوية، أنها لا تنطوي (في ذاتها) على أي لون من السلبيات، ولا تدعو إلى أي شيء من الأفكار والممارسات المنحرفة، التي ذكرها العلامة العاملي، ووصف بها جماعة من المستعرقين في الاهتمام بها..».

ويقول أيضاً:

«أما السلبيات في الأفكار والممارسات التي سطرها في إطار الحديث عن سلبيات الانفتاح، والاهتمام المتزايد بعلامات الظهور، والتي ادعى أن الأئمة كانوا يدركونها، فإنها لم تنبع من ذات العلامات، بل هي نتيجة الفهم الخاطئ لجماعات من الأمة أساءت التعامل الصحيح، الخ..».

وأكد ذلك حين قال: «فمن الخطأ أن نحمل مفاهيم الإسلام ونصوصه، تلك الأفكار الخاطئة، والممارسات المنحرفة، الصادرة عن بعض الجماعات».

ونقول:

أولاً: لماذا أقحم كلمة «في ذاتها» أكثر من مرة في داخل كلامنا، مع أن هذه الكلمة لم ترد في كلامنا أصلاً، ومع أنه هو نفسه قد فسر مرادنا بما لا يتوافق مع إقحام هذه الكلمة، ولا يتوافق مع قوله: «لماذا نحمل مفاهيم الإسلام ونصوصه تلك الأفكار الخاطئة الخ..؟!»
فإننا لم نقل: إن أخبار العلامات تدعو إلى ذلك، ولا قلنا: إنها «في ذاتها» لها سلبيات..

ولم نقل: إن السلبيات تنبع من ذات العلامات، وقد اعترف هو نفسه بذلك، حين فسر كلامنا بما لا يتوافق مع هذه الكلمة..

ثانياً: إن الغريب في الأمر هو: أنه قد عاد ليعترف بما قلناه، وقال: إن جماعات من المهتمين بالعلامات قد أسأوا التعامل الصحيح

والواعي مع جميع مفردات القضية المهدوية، بما فيها قضية العلامات، وطريقة الاستفادة منها الخ.. وقد أطنب في بيان هذا الأمر، في أكثر من موقع ومقام، فراجع كلامه بطوله..

ثالثاً: إنه قد اعترض على كلامنا بقوله: «بل وجدنا من خلال تجربتنا التربوية والفكرية في دراسة القضية المهدوية: أن التعامل الساذج مع العلامات، فضلاً عن الواعي، والاهتمام المتزايد بها، تكون نتيجته على عكس ما يقول، حيث الارتباط العاطفي، الخ..».

نعم، لقد اعترض علينا بذلك، مع أنه هو الذي بيّن للقارئ الكريم: أن مقصودنا هو التحرز عن التعامل السيء، والمعرض، والذي ينشأ عنه إهمال القضية الأساس.. وأما التعامل الساذج فلم يرد في كلامنا، كما لم نشر إلى التعامل الواعي بشيء أصلاً..

رابعاً: إن ما ذكرناه يرجع إلى أمرين:

أحدهما: أن هناك من يسيء الاستفادة من الإخبارات الغيبية، من قبل أصحاب الطموحات والأهواء، حيث إن ذلك سوف يستهويهم، فيبادرون إلى الوضع والاختلاق، لبعض الغيبيات، بهدف التأثير بها على الناس..

الثاني: إن هناك من انصرف عن أمر الإمام والإمامة، ليستغرق في الانشغال بالعلامات، وبالإخبارات الغيبية..

فلماذا خص الحديث عن الجانب الثاني، وأهم الجانب الأول..

خامساً: إن حديثنا إنما هو عن الاستغراق في الإخبارات الغيبية

وعن الإستغراق في العلامات، وعن سوء استفادة أهل الأهواء من ذلك، من حيث مبادرتهم إلى الوضع والاختلاق، وليس كلامنا في لزوم صرف النظر نهائياً عن العلامات، إلى حد عدم التعرض لمعرفةا، فإن ذلك لم نقله، ولم يخطر لنا على بال..

الاهتمام المتزايد بالعلامات:

ثم إن هذا المعترض لم يزل يتهمنا بأننا نقول: إن الاهتمام المتزايد بعلامات الظهور تنشأ عنه سلبيات..

مع أن ما قلناه هو: إن رسم خارطة للأحداث اعتماداً على الأخبار الغيبية، التي لا تدخل في دائرة ما هو محتوم من العلامات، غير ممكن، وإذا أمكن فإنه سوف لا يكون دقيقاً، مع حاكمية قانون البدء على جميع الإخبارات الغيبية..

فليس حديثنا عن علامات الظهور المحتومة، فإن الاهتمام بالعلامات المحتومة، والتعرف عليها، واستحضارها، هو في غاية الأهمية بلا شك، لأن دورها هام جداً في التعريف، والدلالة عليه عجل الله تعالى فرجه..

كما أننا إنما نتحدث عن درجة من الاهتمام بالعلامات، تصل إلى حد تجعل القضية الأساس، وهي قضية الإمام المهدي نفسه، قضية هامشية، وربما تقذف بها إلى عالم النسيان، ولم نتحدث عن أصل التعرف على مضامين أخبار العلامات..

مدى الدقة في عرض رأينا:

وقد قال هذا المعترض، حين وصل إلى الحديث عن المحتوم، وغير المحتوم، ما يلي:

«وقد تصور: أن طرح العلامات من قبل أهل البيت «عليهم السلام»، بهذه الطريقة سوف يقضي على معالمها قبل الوقوع. ويؤدي إلى عدم التطلع إليها، والارتباط بها قبل تحققها، ما دامت - حتى الحتمية منها - عرضة للتغيير، لأن أهل البيت - كما يدعي - لا يريدون ربط الناس بما سيقع، وإنما بما وقع. وهذا هو برأيه الحل الذي بادر لوضعه أهل البيت في إطار الإخبار عن العلامات، بهدف تطبيق سلبياتها».

ثم يخلص من هذا كله إلى النتيجة التالية، فيقول: «فإن كل ما أخبرت به الروايات يصبح في معرض أن لا يتحقق ويكون، فلا مجال بعد لرسم خريطة للأحداث المستقبلية، ولا يصح صرف الجهد في التعرف على ما سيحدث الخ».

ونقول:

إن لنا العديد من الملاحظات على طريقة عرضه لكلامنا، إذ:

1- صحيح أننا قد قلنا: إنه لا يصح صرف الجهد في التعرف على ما سيحدث، ولكننا قد أوضحنا بما لا مزيد عليه: أن مرادنا من هذا التعبير هو الجهد الذي يصرف للتعرف على ما سيحدث بهدف تقديمها للناس على سبيل القطع والجزم بوقوع الحدث في المستقبل،

فإن البداء يمنع من ذلك..

ولم نقل: إنه لا فائدة، أو لا يصح صرف الجهد في التعرف على أخبار العلامات، وعلى أخبار الأحداث المستقبلية، وفرق بين الإطلاع على الخبر، وبين التعرف على ما سيحدث جزءاً وقطعاً استناداً إلى مضمون ذلك الخبر..

2- إن حديثنا لم يكن عن العلامات المحتومة قطعاً، بل كان عن الإخبارات الغيبية عن المستقبل الشامل لما ليس من العلامات، ولما كان من العلامات غير المحتومة..

فلا معنى لأن ينسب إلينا: أن كلامنا هو عن أخبار العلامات بهدف تطويق سلبياتها..

3- إننا لم نقل أبداً: إن طرح العلامات بهذه الطريقة يقضي على معالمها قبل وقوعها، فلماذا ينسب إلينا ما لم نقله؟!

4- إننا لم نقل أيضاً: إن ذلك يؤدي إلى عدم التطلع إلى العلامات، وإلى عدم الارتباط بها قبل تحققها.. فلماذا ينسب إلينا ما لم نرده، ولم نقله؟!

ألا يعد ذلك من أساليب التشنيع والتحريض بما لم يكن، بلا مبرر ظاهر؟!..

5- ثم إنه عاد ليتحدث عن أن السلبيات ذاتية للعلامات، مع أن كلامنا ظاهر في أننا نقصد السلبيات العارضة، بسبب سوء تعامل الناس معها. وهذا ما حاول أن يقرره هو بطريقة توحى للقارئ

الكريم: أنه هو صاحب هذه الفكرة، ويصور له: أننا نتكلم في اتجاه آخر، وبأننا نقصد السلبيات الناشئة عن ذات العلامات.. فلماذا هذا الأسلوب في التعامل مع القضايا يا ترى؟!..

لماذا التقسيم إلى المحتوم، وغير المحتوم؟!

وقال: «ليس الهدف من تقسيم العلامات حتمية وغير حتمية، هو تطويق سلبياتها المتصورة، والقضاء على معالمها قبل الوقوع. لكي لا يرتبط بها الإنسان المسلم قبل تحققها، ما دامت جميعها معرضة للتغيير والبداء، كما يدعي.

والواقع: أن العلامات الحتمية خاصة بمجتمع عصر الظهور المتصل بيوم الظهور، ولهذا لا ترى لها وجوداً بين مفردات العلامات الكثيرة، التي تتحقق في عصور الانتظار الطويلة السابقة على عصر الظهور..

وهي تستهدف إقامة الحجة على المجتمع البشري، وإنذاره بقرب يوم الخلاص العالمي، بالإضافة إلى إيقاظ الأمة الإسلامية من سباتها العميق، وغفوتها الطويلة، لإعدادها فكرياً وروحياً، وتعبئتها سياسياً وجهادياً لاستقبال قائدها المرتقب، لتشارك بقيادته في صنع مستقبل البشرية الزاهر، في ظل رسالة العدل الإلهي..

ولذا نعتقد: أن العلامات الحتمية لا يمكن أن يعتربها التغيير، ولا تكون موضعاً للبداء إطلاقاً. انسجاماً مع ما ذهب إليه أكثر فقهاءنا»..

ونقول:

1- حبذا لو أتحفنا بألية تميز لنا عصر الظهور المتصل بيوم الظهور، عن عصور الانتظار الطويلة.. فهل عصر الظهور يبدأ من حين بدأ ظهور العلامات المحتومة؟! أم أنه يبدأ قبل ذلك؟! وهل هو عصر طويل الأمد، أم قصيره؟! وإذا كان قصيراً، فإلى أي حد؟ وإذا كان طويلاً، فإلى أي مدى؟!..

2- قد ذكرت في جملة العلامات المحتومة علامة تقول: إن اختلاف بني العباس من المحتوم، ومن المعلوم أن أمر بني العباس قد انتهى قبل مئات السنين، فهل بدأ عصر الظهور من ذلك الوقت؟! أم أنه قد أخطأ حين قال: «إنه لا يرى وجوداً للعلامات المحتومة في عصور الانتظار»؟!..

وأما دعوى: أنه ستعود دولة بني العباس في آخر الزمان. وأن هناك عباسي يخرج من العراق فلا بد من اثبات صحة مثل هذه الأخبار، والإلتزام بعدم التسويق لما ورد في روايات العامة، وعدم الإرتكاز إليه أو الإعتماد عليه..

مع تسجيل ملاحظة هي: أن ثمة فرقاً بين ظهور عباسي، وبين اختلاف بني العباس.

3 - إن هذا المعترض لم يلتفت إلى الفرق بين البداء في المحتوم والبداء في الموقوف فإن البداء في الموقوف، جار على مقتضى السنن.. وهو متوقع الحصول، ما دام أن الخبر نفسه لا يتضمن سوى

إخبار المعصومين عن وجود المقتضي، أما الشرائط والموانع فهي مسكوت عنها.. فيكفي في حصول البداء فيه أن لا يوجد الشرط، أو يوجد المانع..

وأما البداء في المحتوم، فهو وإن كان ممكناً، ولكنه يبقى احتمالاً بعيداً جداً، لأنه يأتي على خلاف السنة التي أجزاها الله في الأشياء، لأن الأخبار في هذا القسم، إنما هو عن تمامية العلة، فهو لا يحصل إلا في صورة تبلور مصلحة عظمى، تفرض نقض تلك السنة، بتدخل إلهي مباشر، تماماً كما جرى في قضية ولادة النبي عيسى «عليه السلام»، من غير أب، وكما في جعل النار برداً وسلاماً على إبراهيم عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام.

فإن هناك مصلحة عظمى، اقتضت التدخل الإلهي لنقض سنة التوالد البشري في عيسى ونقض السنة الجارية في أن تكون النار محرقة، بجعلها برداً وسلاماً على إبراهيم فبلحاظ حتمية جريان السنة، وعدم تأثير المخلوقات في نقضها صح التعبير عنه بأنه محتوم.

وبلحاظ عدم مصونيتها عن التدخل الإلهي مباشرة، إن اقتضى التدبير الأعظم ذلك، كما في قضية عيسى وإبراهيم..

جاء الخبر ليقول: إن المحتوم أيضاً يكون في معرض البداء.

فلماذا ساق هذا المعترض الكلام بنحو يوهم: أن كلا القسمين على طريقة واحدة، ونهج واحد.. وكأنه لا فرق بينهما؟!!

4 - والأهم من ذلك: أنه حكم بعدم حصول البداء في المحتوم، استناداً إلى تلك الاستحسانات التي أشار إليها، مع وجود نص صريح على خلاف قوله هذا.. فهل تصلح الإستحسانات بديلاً عن النص، ومسوغاً لعدم الإلتفات إليه، حتى لو كان ضعيفاً سنداً؟!!

مع أن ضعف سنده غير ظاهر، كما سنرى.. ومع أنه موافق للقانون العام الحاكم على جميع الإخبارات الغيبية، إلا ما كان البداء فيه موجباً لنقض صفات الربوبية أو منافياً لمقام ألوهيته تعالى..

5 - على أننا قد ذكرنا في السابق: أنه قد كان بإمكانه أن يقول: - كما قال العلامة المجلسي - إن البداء في المحتوم إنما يكون في خصوصياته.. أو في زمانه..

أو أن يقول: إن البداء لا يكون في سنخ العلامة، فتبقى العلامة سماوية مثلاً، ولكن شخصها هو الذي يتبدل ويكون فيه البداء..

6 - واللافت هنا: أنه قد نسب القول بعدم البداء في المحتوم إلى أكثر فقهاءنا، مع أن المناسب هو أن يعتمد على رأي علماء الكلام، الذين هم أهل الاختصاص في قضايا العقيدة، لا على آراء الفقهاء!!.. كما أنه قد نسب ذلك إلى المفيد، والصدوق، والطوسي، من المتقدمين، وإلى النائيني، والخوئي من المتأخرين.. فأين هي آراء أكثر الفقهاء يا ترى؟!!

وأين هي تصريحاتهم؟!!

وهل يتعرض الفقهاء لأمثال هذه المسائل في بحوثهم الفقهية؟!!

حصر المحتوم في خمس علامات:

وقال هذا المعترض: إنه لا يوافقنا في حصرنا للمحتوم بخمس علامات، بل هو أكثر من خمس عشرة علامة..

ولا ندري من أين جاء بهذا الرأي لنا.. فإننا لم نصرح بهذا الانحصار بالخمس في كتابنا الذي يحاول تناول نصوصه بإثارة الشبهات حولها.

بل نحن قد ذكرنا فيه ست عشرة رواية صرحت بحتمية ما يقرب من خمس عشرة علامة هي:

1 - اختلاف بني العباس.

2 - السفيناني.

3 - الصيحة (أو النداء باسم المهدي). والظاهر: أن هناك

صیحتان. إحداهما هي هذه، والأخرى تكون من اشراط الساعة.

4 - اليماني.

5 - الدجال.

6 - نزول النبي عيسى «عليه السلام».

7 - فزعة في شهر رمضان.

8 - خروج نار في عدن.

9 - ظهور كف في السماء.

10 - الدخان.

11 - الخسف بالمشرق.

12 - خسف بالجزيرة.

13 - خسف بالببغاء (مكان قرب المدينة).

14 - ظهور الشمس من المغرب.

15 - قتل النفس الزكية.

فمن أين جاء بهذا الرأي، ونسبه لنا، ثم ظهر له: أنه لا يوافقنا عليه؟!!

ولكننا نقول له الآن:

إن الروايات في العلامات المحتومة.. على ثلاثة أقسام:

الأول: ما صرحت بأنه من علاماته عجل الله تعالى فرجه..

الثاني: ما قالت الرواية: إنه من المحتوم، من دون تصريح بأنه علامة له «عليه السلام»، أو من دون ذكر أي ربط لها به عجل الله تعالى فرجه..

الثالث: ما يكون بعد ظهوره «عليه السلام»، ولا ارتباط له به، بل هو من علامات قيام الساعة، مثل النار التي تخرج من عدن، تسوق النار إلى المحشر ومثل طلوع الشمس من مغربها.

يمكن رسم خارطة!!

وقال هذا المعترض: إنه إذا كان البداء لا يقع في العلامات المحتومة، فيمكن رسم خارطة سياسية، تحدد للأمة معالم حركة الظهور في ضوءها..

ونقول:

أولاً: إنه يظهر من كلامه: أن المانع من رسم الخارطة للأحداث هو البدء في العلامات المحتملة.. مع أن البدء فيها لا يمنع من ذلك، إذا كان المقصود هو التأكيد على ما هو مقتضى السنن الإلهية، التي لا يزيلها إلا التدخل الإلهي المباشر..

ثانياً: إنه يدّعي إمكانية رسم خارطة سياسية للأمة بالاعتماد على ما هو محتوم من العلامات..

مع أنه يقول: إن من هذه العلامات إختلاف بني العباس..
ومن المعلوم: أن هذا أمر قد مضى، وانقضى.

وحتى لو احتملنا: أن تعود لنبي العباس دولة في آخر الزمان وقومنا هذا الإحتمال لبعض مرويات أهل السنة، ولم نقل: إنه إنما يخرج عباسي واحد فلا معنى لتطبيق عبارة إختلاف بني العباس، عليه فإن ذلك يبقى في دائرة الظن والاحتمال الذي لا يسمح برسم خارطة سياسية قابلة للاعتماد خصوصاً، إذا كان يريد أن يستفيد ذلك من روايات أهل السنة، مع ما فيها من خبط وتخليط واعتماد على مسلمة أهل الكتاب وغير ذلك.

ثالثاً: إن من العلامات المحتملة ما هو صنع إلهي ابتدائي ومباشر، ليس للبشر فيه حيلة، مثل الصيحة، والدخان، والخسف، وظهور كف في القمر، وطلوع الشمس من المغرب (لو سلم أنها علامة)، والفرجة في شهر رمضان، ونزول النبي عيسى «عليه السلام»، بالإضافة إلى خروج نار في عدن تسوق الناس إلى

المحشر.. (لو سلم أن هذا من العلامات أيضاً).
 ولا يفيد كثيراً معرفة المتقدم والمتأخر منها في تعريف الناس
 بالإمام «عليه السلام»، بل المفيد هو نفس حصول العلامة..
 وتبقى أمور يسيرة جداً، قد لا تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة،
 لن يكون الجهل بما تقدم وتأخر منها بالذي يضر بأمر الإعداد
 والاستعداد، ولا بأمر التعريف بشخص صاحب الأمر عجل الله تعالى
 فرجه الشريف..

ولن يكون أيضاً تحديداً وتمييزاً المتقدم من المتأخر، في العلامات
 المحتومة، بالذي يصلح أن يقال: إنه رسم خارطة سياسية، تحدد للأمة
 معالم حركة الظهور.. وليس هو بالإنجاز الهائل والعظيم، الذي
 يستحق كل هذا الجهد، ولا ترك الأمور على طبيعتها، يعدّ تضييعاً
 لأمر خطير، يستحق كل هذا العجيج والضجيج.

رابعاً: قد ذكرنا، وذكّرنا: بأن موضع كلامنا ليس هو العلامات
 المحتومة.. وإنما العلامات الموقوفة، منضمة إلى سائر الأخبار
 الغيبية، وأخبار الملاحم..

فما باله ينقل الكلام إلى ما كان من المحتوم.. ويثيره بطريقة
 توحى للقارئ، بأن هذا هو موضع الكلام، ومحل النقض والإبرام؟!!

الإشكال مشترك الورود:

والغريب في الأمر: أن هذا المعترض يشن حملة شعواء على من
 يعتمد على العلامات في غثها وسمينها، وصحيحها، وسقيمها..

مع أن هذا هو نفس السبيل الذي سلكه هو في كتاباته عن موضوع المهدية والعلامات، والإخبارات الغيبية، فاعتمد بصورة ظاهرة وواسعة على ما هو ضعيف سنداً، أو ما ليس له سند أصلاً، وعلى روايات أهل السنة بصورة ظاهرة وقوية.. فكيف جرّت باؤه، وعجزت بآء غيره ممن ساروا في نفس طريقه عن أن تجرّ؟!..

وعلينا أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أننا رغم عدم غفلتنا عن هذا الأمر في دراستنا تلك، وقد صرحنا بأنه هو محط نظرنا، وما حذرنا منه بقوة وبإصرار..

ولكنه يشن هذه الحملة، ويسوق الكلام بطريقة قد توحى للقارئ بأن ما قلناه لا يلتقي مع هذا الأمر، بل هو يخالفه ويناقضه.. فيا سبحان الله!!..

الفصل السادس

الإسلام.. والمستقبل..

استكناه المستقبل بدقة متناهية:

ويقول هذا المعترض:

«إن إمكانية استطلاع المستقبل المجهول للإنسانية، ومحاولة التعرف على أبرز معالمه الفكرية، وخصائصه الاجتماعية، وصراعاته السياسية، ومكوناته الحضارية، بدقة متناهية، أمر تفردت به رسالة الإسلام وحدها»..

ونقول:

أولاً: إن كان يقصد بإمكانية استطلاع المستقبل، هو أنه لو أراد أهل البيت «عليهم السلام» أن يخبروا - بحسب ما أعطاهم الله تعالى - عن كل شيء يجري في المستقبل لأمكنهم ذلك، فهو كلام صحيح، لا غبار عليه..

وأما لو أراد أن يقول: إن ما بين أيدينا من كلامهم «عليهم السلام» يمكّننا من معرفة كل ذلك الذي ذكره، بدقة متناهية، فذلك غير ممكن أصلاً..

لا سيما مع ضعف أكثر الروايات.

ومع كون غالبها منقولاً عن غير أهل البيت.

ومع إمكانية وقوع البداء فيها..

ومع التصريح بعدد يسير جداً من المحتوم منها، حسبما تقدم..

ولكن قد تتيسر معرفة أمور محدودة جداً في بعض حقول التاريخ، ولكن ذلك لا يتناسب مع هذه الدعوى العريضة، التي يطلقها هذا المعترض!!..

ثانياً: إنه إذا كان كلامه خاصاً بالعلامات المحتومة، فإن ما كان اجتماعياً، وسياسياً منها، محدود ببضع علامات، لا تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة كما صرح به هو نفسه قبل صفحة واحدة فقط، فكيف يمكن إطلاق هذه الدعوى الكبيرة، والشاملة للدهور والعصور؟!!

وكيف وهو يخص المحتوم بخصوص عصر الظهور، ولا يعممه لعصور الانتظار الطويلة؟!..

ثالثاً: إن اليهودية والمسيحية تدعي أيضاً: أن لديها ما يسمح لها بترسيم أحداث المستقبل، والتنبؤ بما يكون فيه، وفي التوراة المتداولة، من ذلك الشيء الكثير من هذه الإخبارات، فضلاً عما عداها من كتب اليهود، وللمسيحيين أيضاً دعاوى عريضة في هذا المجال، خصوصاً مع اعتمادهم في ذلك على ما عند اليهود أيضاً..

بل إن ما جاء به نوستردامس، إنما هو في سياق التأكيد على امتلاك المسيحية لمثل هذه المعارف. وقد اعترف المعترض نفسه

بذلك..

الجهل بالمستقبل ينافي قيمومية الإسلام:

ثم هو يتابع استدلاله على لزوم المعرفة بكل أحداث المستقبل فيقول:

«إن وضع الدين القيم، والمهيمن على الأديان كلها في ساحة الجهل بأحداث المستقبل، وعدم القدرة على استطلاعها، والتعرف عليها قبل تحققها، بحجة أن أهل البيت يريدون لأتباع هذا الدين الارتباط بما وقع، دون الالتفات إلى ما سيقع، هو لون من التصورات الاجتهادية الخاطئة، لعدم انسجامها مع قيمومة الإسلام على الأديان كلها، وعدم تطابقها مع طريقته في إلقاء الحجة على أعدائه، قبل أن ينتهي بهم الكفر والانحراف عن مبادئه إلى الطريق المسدود، فحينئذ يصبح دين نوستردامس في تنبؤاته عن مستقبل الحضارة البشرية، في صراعاتها السياسية ومعاركها الجوية والبحرية، هو الدين القيم، المهيمن على الأديان كلها، في طريق إلقاء الحجة على المجتمع البشري الخ...»..

ونقول:

أولاً: إن من الواضح: أنه ليس من مهمات الدين إخبار الناس بأحداث المستقبل، بل مهمته هي تربيتهم، وتعليمهم، وهدايتهم، ودلالتهم على ما فيه نجاتهم، وسعادتهم في الدارين..

وأما أحداث المستقبل، فقد فرضت الحاجة والمستجدات العملية،

التعرض لها ولولا ذلك لأمكن الإستغناء عنها..

ثانياً: إننا لم نضع الدين في دائرة الجهل بأحداث المستقبل، بل قلنا: إنه لا مجال للاستفادة من الأخبار في رسم خارطة يقينية لأحداث المستقبل، وليس في هذا أي إشارة إلى الجهل، أو العلم بالمستقبل..

ثالثاً: إن قيمومة هذا الدين وهيمنته على الأديان كلها، إنما هو بالحجة القاهرة، والمعجزة الظاهرة.. وقد يحتاج إلى الإخبارات الصادقة، - ولو لمرات يسيرة ومحدودة - تثبت أنه على اطلاع على الغيب.. وقد لا يحتاج إلى ذلك أصلاً..

ولو صح كلام هذا المعترض لكان علينا أن نطلب من الإسلام باستمرار أن يحدد لنا معالم الأحداث في كل عصر، وبدون ذلك فإننا نكون معذورين إذا لم نؤمن به..

رابعاً: إن ما جاء به نوستر دامس يبقى مجرد تكهنات، لا توجب أية هيمنة أو قيمومة، ولا تثبت بها حجة إلا بعد وقوع الأحداث المدعاة..

فمع كونها في دائرة المكذوبات، فلا خوف منها..

لكننا نخاف من هؤلاء المدّعين للقطع واليقين بوقوع العلامات الموقوفة، والإخبارات الغيبية التي هي في معرض البداء، نخاف منهم أن يتسببوا بأن يفقد الناس ثقتهم بهذا الدين، وأن يوجب ذلك ردتهم عنه..

وأن يقدموا بعملهم هذا للنصارى ولليهود مفردات تعينهم على

تشبثهم بأديانهم، وعلى تشكيك الناس بالإسلام، حينما يقدمون لهم هذه الإخبارات على أساس أنها مما لا بد من وقوعه، ثم تظهر الوقائع: خلاف ذلك، لأنها تعرضت للبداء.. فلم تقع.. فيحتجون على ضعفاء الإيمان بأن دينكم مجرد خرافات وأكاذيب، ويقولون لهم: إن علماءكم يكذبون عليكم..

ويؤكد هذه الخشية، ويزيد من هذا البلبال: أننا نرى أكثر هؤلاء المهتمين بالعلامات كحاطب ليل، لا يفرقون بين الصحيح والسقيم، والمريض من السليم..

فيأخذون بما رواه العامة، ولعل الكثير منه مأخوذ من مسلمة أهل الكتاب، أو من توراتهم، ويعرضونه على أنه من المسلمات، فكيف إذا عطفوا عليه ما رواه الخوارج، وغيرهم من الفرق!!

ونحن وإن كنا لا نمانع من الأخذ من كتب السنة، ما نحتاج إليه في إحقاق الحق، وإبطال الباطل، ولكن لا حاجة إلى الأخذ منهم أموراً لم يتعرض لها أئمتنا «عليهم السلام»، إذ لا شك في أنها ستكون موضع ريب وشك كبير، ولسنا بحاجة إلى خلط حقنا بباطل الآخرين، وصحيحنا بسقيمهم، خصوصاً بعد أن أخبرنا الأئمة «عليهم السلام» أن ما لا يخرج من بيتهم فهو زخرف وباطل، وقالوا لنا ليشرق الناس وليغربوا، فوالله لن يجدوا علماً صحيحاً إلا عندهم صلوات الله وسلامه عليهم..

خامساً: قال هذا المعترض: إن الأمر ينتهي بأهل الكفر

والانحراف إلى الطريق المسدود، إذا لم تقدم لهم إخبارات غيبية..

ونقول:

لا ندري ما هو المبرر لإطلاق هذا الكلام!!

أليس في القرآن، وفي الأدلة العقلية، وفي معجزات رسول الله، وفي غير ذلك أدلة ظاهرة، تدل على فساد قولهم، وتظهر انحرافهم، وخطأهم وأليس في ذلك ما يكفي لإقامة الحجة عليهم؟!

وهل جميع من آمن بالإسلام ودخل في هذا الدين وترك الشرك والكفر اعتمد في ذلك على الإخبارات الغيبية؟!

ولماذا وكيف يتوقف الأمر على الإخبارات الغيبية?..

سادساً: لو سلمنا أن الأمر قد توقف على ذلك، ألا يكفي في حل المشكل: أن يتحقق في بعض العصور بعض ما جاءت الأخبار به، في مورد، أو في موارد يسيرة، لإثبات صحة دين الإسلام لهم، وفساد ما عداه؟!..

أم أنه لا بد من الإخبارات الغيبية في كل عصر وكل مصر كان فيه كافر أو مشرك؟!

وهل الواقع الخارجي متطابق مع هذه النظرية؟!

وهل الكافرون الآن معذورون في كفرهم لعدم وجود إخبارات غيبية تتحقق أمامهم؟!

ثم إنه هو نفسه قد ادعى:

أن كلامه إنما هو في المحتوم، فما هو وجه الحاجة إلى الأخذ من

الموقوف، ومن غيره مما يكون فيه البداء، من أخبار الغيب، إلى حد رسم خارطة دقيقة للأحداث السياسية، والظواهر الاجتماعية؟!

خطورة معالجة السلبات:

وقد نسب إلينا هذا المعترض: أننا عالجنا الانحراف الناتج عن الاهتمام المتزايد بالقضية المهدوية، وبمتابعة علاماتها بالخصوص، بأسلوب التأكيد على خطورة الانفتاح على علامات الظهور، بحجة أن أهل البيت يريدون منا أن نستفيد مما وقع..

ثم اعتبره علاجاً خاطئاً، مخالفاً للنصوص الكثيرة عنهم «عليهم السلام»، حول ضرورة معرفة العلامات قبل وقوعها..

وقال: «ولا شك أن هذا العلاج يدعو إلى تجهيل الأمة بعلامات الظهور وتجهيلها بكل ما يحيط بها، من أحداث العلامات السلبية والإيجابية، التي تتحقق على أرض الواقع، فيكون أكثر خطراً، وأشد انحرافاً من الفكر التخديري المتستر بالقضية المهدوية، لأن الفكر التخديري يستخدم مفاهيم خاطئة باسم القضية المهدوية، وهي غالباً لا تنطلي إلا على البسطاء والسذج من الأمة، على العكس تماماً من أصحاب رايات الضلال المنتحلين لصفات بعض الشخصيات المقدسة المذكورة في علامات الظهور، كاليماني، وشعيب بن صالح، والخراساني، وغيرهم..

فالذين يتأثرون بهؤلاء، ويتورطون في الانسياق وراءهم، أكثرهم من المؤمنين الواعين، لكن جهلهم بالعلامات الحقيقية الخاصة

بالشخصيات المقدسة، التي تظهر قبل المهدي «عليه السلام»، هو الذي يوقعهم في هذا الانحراف الخطير، والضلال الكبير.. ثم ذكر أن العلاج الصحيح هو الثقافة المهدوية الصحيحة، والأصيلة..

ثم عاد ليؤكد على ضرورة دراسة العلامات، والتعرف عليها قبل تحققها، وقبل أن تتورط الأمة بفتنتها..

ونقول:

إننا نلاحظ ما يلي:

1 - إننا لا نريد أن نعطي لأنفسنا الحق بأن نقول: «ههنا بيت القصيد». ولا نريد أن نتهم هذا المعارض بأنه يريد أن يبرئ نفسه من الاتهام الذي اعترف هو بصحته في بعض جوانبه، وهو أن كثيرين من المنشغلين بقضية الأخبار الغيبية قد أساءوا فهمها، أو التعاطي معها، أو أنهم كانت لهم نوايا غير سليمة تجاهها..

2 - إننا لم نقل: إن الانحراف ناتج عن الاهتمام المتزايد بالقضية المهدوية، ومتابعة علاماتها بالخصوص..

بل قلنا: إن الاستغراق في أخبار الغيب، وأخبار العلامات غير الحتمية أيضاً على حساب القضية الأساس - لمجرد استخراج خريطة أحداث سياسية، وعسكرية، وغيرها.. لتقديمها للناس على أنها أحداث قطعية، ولا بد من وقوعها، أمر غير ممكن، وغير صحيح؛ لأن أهل البيت «عليهم السلام» يريدون منا أن نستفيد منها بعد وقوعها، لتثبيت

اليقين بحقانية هذا الدين، أو تعريفنا بالإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف، أو غير ذلك..

وبعبارة أخرى: إننا رغم تصريحنا بأنه لا يصح إهمال القضية الأساس، من أجل هدف كهذا ولكننا نجد هذا المعترض ينسب إلينا عكس ما قلناه تماماً.. فما هو السبب في ذلك يا ترى؟!..

ومن جهة أخرى: إننا لم نقل: إن متابعة العلامات هو المرفوض، بل قلنا: استخراج جدول وخريطة للأحداث يكون قطعياً، أمر غير ممكن، بسبب البدء في الموقف..

فلماذا ينسب إلينا ما لم نقله؟!..

علماء بأن هذا لا يتنافى مع تأكيدنا على لزوم معرفة العلامات، وعلى ضرورة الاهتمام بأخبار الغيبيات، ودراستها من مختلف الجوانب فإن هذا أمر هام ومطلوب، باستثناء الجانب الذي ذكرناه..

3 - إننا إذا كنا لم نقل: إنه لا حاجة إلى معرفة العلامات قبل وقوعها، ولم ندع إلى تجهيل الأمة بها، فلا يصح أن يقول لنا هذا المعترض: إن الأئمة قرروا أن معرفتها لازمة وضرورية..

إذ إننا نقول بنفس قولهم «عليهم السلام»، وهو: إن معرفتها لازمة، ونقول: إنه لا يمكن رسم الأحداث بطريقة توحى بلادية حدوثها، وقد صرحنا أيضاً بأن حديثنا لا يشمل العلامات المحتومة..

4 - قوله: إن الذين يتورطون في الانسياق وراء المتسترين بالشخصيات المقدسة، كاليمني، و.. هم المؤمنون الواعون.. لا

يصح.. فإن المؤمن الواعي يطَّلَع على العلامات المحتمومة، وينتظر ويراقب حدوثها.. والساذج البسيط هو الذي يتورط في الانسياق وراء المزيفين..

5 - قد قلنا: إن التعرف على العلامات والأخبار الغيبية شيء، والجزم بحدوثها شيء آخر، ونحن ننكر هذا الثاني دون الأول..
كما أن التعرف على العلامات شيء، ورسم خريطة زمانية ومكانية للأحداث شيء آخر.. وهذا هو ما ننكره على هؤلاء.. كما قلنا..

الأبدال في الشام، والنجباء في مصر:

وقد أشار في سياق اعتراضاته على ما قلناه إلى ما اعتبره من ثقافة علامات الظهور، وما ورد فيها من ذكر لحركة الأبدال المجاهدة في الشام، والنجباء في مصر و.. و..

ونقول:

1 - إن أمثال هذه الأحاديث أيضاً إنما هي من المجعولات الواردة في كتب أهل السنة، وقد أشرنا في كتابنا: «مختصر مفيد ج6 ص69 - 72» إلى أن حديث الأبدال لم يرو عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، بأسانيد شيعية معروفة.. ولم أجد إلا حديثاً في غيبة الشيخ الطوسي، مروى وهو عن مجهول، في مجهول، في مجهول..
وأما ما روي في الاختصاص، وفي دلائل الإمامة، فهما بأسانيد سنية لا شيعية..

2 - يضاف إلى ذلك ما روي في كتاب الاحتجاج، من أن الأبدال هم الأئمة «عليهم السلام» دون سواهم..
ولعل لبني أمية يداً في وضع أمثال هذه الأحاديث.. ولعل..
ولعل..

رفض البداء في المحتوم:

ثم عاد هذا المعترض ليؤكد على رفضه للبداء في المحتوم، ويستدل بما يلي:

1 - إن رواية داود بن أبي القاسم التي صرحت بالبداء بالمحتوم، «ضعيفة السند»، فلا يعول عليها..

2 - لا يوجد نص معتبر يؤيد مضمون تلك الرواية..

3- إن جمعاً من الفقهاء يقولون: إن المحتوم ليس فيه بداء، وذكر منهم الشيخ المفيد، والصدوق، والطوسي، والنائيني، والخوئي..

4- إنه استقرأ جميع العلامات المحتومة، فوجد: أن كل واحدة منها وردت بشأنها نصوص قرآنية، مفسرة من أهل البيت «عليهم السلام» بها، فإذا قلنا بالبداء فيها نكون قد أجزنا القول بوقوع النسخ في القرآن بعد عصر النبوة..

5 - ثم ذكر أن العلامات الحتمية هي من أهم علامات الظهور، وذكر وجوهاً لهذه الأهمية.

منها: أنها كلها تقع في عصر الظهور، أي قريبة جداً من تاريخه،

وأكثرها تتحقق في نفس السنة..

ومنها: أن نجاح المخطط الإلهي لليوم الموعود يتوقف على وقوع العلامات الحتمية، إذ بدون ذلك ينسف مفهوم الانتظار المتقوم بها الخ..

ومنها: أن هناك ترابطاً موضوعياً بينها، بحيث تكون العلامة الأولى علة لوقوع الثانية التي بعدها، والثانية علة للثالثة، وهكذا..

فلولا دولة الخراساني التي تهدد أمن إسرائيل، وتشكل خطراً على مصالح الاستكبار العالمي، لم تتحقق طرحة (كذا) السفيناني، التي تمثل آخر مشروع سياسي للغرب، ضد تحرك أصحاب الرايات السود وأنصارهم في العالم نحو تحرير فلسطين..

ولو لم تقتل النفس الزكية، لم يقع النداء، ولولا النداء لم يقع الخسف بالبيداء، وهكذا الكلام في بقية العلامات..

ونقول:

أولاً: بالنسبة لرواية داود بن القاسم، نقول: إن منشأ حكمه بضعف سندها هو أنه لم يستطع أن يعرف بعض رجال السند، إذ هي من رواية:

محمد بن همام، عن محمد بن أحمد بن عبد الله الخالنجي، عن داود بن القاسم.

والخالنجي لم يرد في كتب الرجال.. والظاهر هو أن ثمة تصحيفاً، أو خطأ في كتابة الكلمة، وما أكثر ما يقع ذلك في الأسانيد

وغيرها.. ونرجح أن يكون المراد هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن مهران، بن خانبه الكرخي. فأخطأ الكاتب، بسبب ضعفه في الكتابة، أو بسبب طمس بعض حروف الكلمة. فصارت عنده الخالنجي..

وبذلك يكون السند صحيحاً، لوثاقه جميع رجاله..

وننبّه القارئ إلى أن الصحيح هو: داود بن القاسم، بحذف كلمة (أبي)، كما يعلم بالمراجعة..

ثانياً: لنفترض أن سند الرواية ضعيف، بل لنفترض: أن هذه الرواية غير موجودة من الأساس، فإن قانون البداء ثابت في عقيدة الشيعة، ومنكره مكذب لما ثبت في القرآن والحديث..

ومورد البداء وأساسه، هو الأخبار الغيبية، التي هي محل

كلامنا..

وأي استثناء من هذا القانون يحتاج إلى دليل قاطع..

والتعميم للمحتوم ولغيره، وفقاً للبيان الذي ذكرناه لا ينافي حتميته، لأن المراد بالاحتمية هو أن يكون المورد من جملة المفردات الثابتة بحسب السنة الإلهية الجارية.. فإن نفس جريان السنة بوقوع ما هو تام العلة لا يتغير عما هو عليه إلا بتدخل إلهي، مباشر يكفي في وصفه بالمحتوم، حتى لو كان خاضعاً لقانون البداء، حسب البيان الذي قدمناه..

وبذلك يتضح: أن قوله: لا يوجد نص معتبر يؤيد مضمون هذه

الرواية، غير دقيق..

ثالثاً: إن ذهب جمع من الفقهاء - على حد تعبيره - وهم الخمسة الذين ذكرهم، إلى القول بعدم البداء في المحتوم، قد يكون سببه - لو صحت النسبة إليهم - هو عدم التنبه لوجود الرواية، أو لشبهة حصلت لهم، بسبب التعبير بكلمة المحتوم، وحيث تخلوا المنافاة بين الحتمية، وبين البداء..

ومع ذلك فهم معذورون فيما قالوه.. لكن لا يعذر من بُيئت له الحثيات والدلائل، وأزيحت له الشبهة، في إصراره على المخالفة، وطرح الرواية، وطرح قانون البداء بلا مبرر ظاهر..

رابعاً: لنفترض: أن الرواية ضعيفة سنداً، فإنه لا يحق للمعترض طرحها، والحكم ببطلان مضمونها، استناداً إلى استحسانات وذوقيات.. فإن هذا هو ما ورد النهي عنه، في رواية أبي عبيدة الحذاء، عن الإمام أبي جعفر «عليه السلام» حيث قال له صلوات الله وسلامه عليه:

«والله، إن أحب أصحابي إلي: أروعهم، وأفقههم، وأكتمهم لحديثنا. وإن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم، للذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا، ويروى عنا، فلم يقبله، اشمأز منه، وجده، وكفر من دان به، وهو لا يدري، لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»⁽¹⁾.

(1) الكافي ج2 ص223.

خامساً: إذا كان هذا المعترض يلتزم بقانون الرد والقبول، استناداً إلى قانون تصحيح، وتضعيف الروايات، فما عليه إلا أن يتخلى عن كل مشاريعه، وأن يختزل جميع مؤلفاته في قضايا المهدية والعلامات في وريقات معدودة، قد لا تصل إلى عدد أصابع اليدين.. إلا بشق الأنفس..

وذلك لأن معظم ما جاء به فيها مبني على روايات ضعيفة، كما أن شطراً عظيماً منها مأخوذ من كتب أهل السنة، الذين لا مبرر للأخذ منهم في أمور يكثر الكذب والوضع فيها.. مع عدم وجود مبرر للتعدي عما اقتصر عليه أهل البيت «عليهم السلام»، ومع عدم وجود قضية احتجاجية، يفرض البحث الاستناد فيها إلى اعترافاتهم ورواياتهم، بهدف إلزامهم بها..

بل إنه حتى وهو يعترض على ما قلناه، فإن معظم ما استند إليه هو روايات أهل السنة، وروايات ضعيفة أخرى. ولم يستند إلى صحيح الروايات إلا في أقل القليل، لعله لا يصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة..

سادساً: إن قوله: إن المحتوم من العلامات يزيد على خمس عشرة علامة، هو الآخر لا مجال للأخذ به، إذا كان المعيار هو صحة السند، إذ لا مجال لتصحيح رواياته في بعض تلك العلامات..

سابعاً: قد ادعى أن جميع العلامات المحتومة، لها ما يؤيدها من الآيات، المفسرة بروايات عن الأئمة «عليهم السلام»..

ونحن نطالبه بتزويدنا بشواهد على ما ادعاه في جميع العلامات المحتومة، وبتحديد تلك الآيات، وإيراد رواياتها.

لننظر في مصادرها: هل هي سنية، أم شيعية؟!

وفي أسانيدها: أصححة هي، أم ضعيفة؟!

وفي دلالتها: أهي ظاهرة فيما يدّعيه، أم غير ظاهرة؟! ..

ثامناً: لنفترض: أن الرواية قد دلت على أن الآية تشير أيضاً إلى العلامات المحتومة.. فإن ذلك لا يلزم منه النسخ في القرآن!! بعد عصر النبوة!!.. وذلك لما يلي:

ألف: إنه لو فرض أنه قد ثبت بصورة قاطعة: أن الآية ناظرة إلى خصوص هذه العلامة أو تلك، فلا بد من أن يثبت أيضاً: أن دلالتها على ذلك بنحو النص، أو الظهور في شخص تلك العلامة..

وهذا ما لم يظهر لنا إلا بعد إيراده للشواهد التي يتحدث عنها، ولنفترض: أنها نص في ذلك أو ظاهرة فيه فإنه قد يكون الإمام بصدد بيان انطباق الآية على المورد، وليس بصدد تحديد مضمون الآية، وحصره في العلامة..

ب: ولو سلمنا: أنه «عليه السلام» بصدد تحديد مضمون الآية فعلاً، فإننا نقول:

إن إشارة الآية إلى تحقق العلة التامة للعلامة التي هي من المحتوم، والخاضعة لقانون البداء لا يلزم منه النسخ، فإن تمام ما أخبر القرآن به، هو علة تامة خاضعة للبداء، فلو تغير شيء من ذلك،

بأن أصبحت غير خاضعة للبداء، فإن ذلك لا يكون هو مورد الآية، بل يكون أمراً آخر مخالفاً لمفادها..

وهذا معناه: أن حصول البداء مؤكد لمضمون الآية الشريفة، وليس ناسخاً لها.

تاسعاً: ما ذكره من أن مفهوم الانتظار متقوم بالعلامات.. غير صحيح، بل هو متقوم بالاعتقاد بالإمامة، والاعتقاد بالإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف وبصدق إخبارات النبي «صلى الله عليه وآله»، والأئمة الطاهرين عن غيبته، وهذا الاعتقاد مستند إلى الأدلة القاطعة من العقل والنقل..

أما العلامات المحتومة، فمهمتها هي الدلالة عليه، كما أن دور الإخبارات الغيبية مما عدا المحتوم هو حفظ يقين الناس بدينهم، حسبما أسلفناه..

عاشراً: ما ذكره من وجود ترابط بين العلامات وأن بعضها متوقف على البعض الآخر، يبقى مجرد تخرص، ورجم بالغيب، إلا ما دل الدليل النقلي على أنه إنما يقع بعد وقوع شيء منها بعينه قبله..

حادي عشر: بالنسبة لما ألمح إليه هذا المعترض، من أن الخراساني هو الذي يهدد إسرائيل، ومصالح الاستكبار العالمي.

وأن السفيناني هو آخر مشروع للغرب.

وأن أصحاب الرايات السود يتحركون نحو تحرير فلسطين..

هو الآخر مما يستند إلى استحسانات وذوقيات، وإن وجدت

إشارة ظنية ولو من بعيد إلى شيء من ذلك فإنما هي روايات من الموقوف، إما ضعيفة السند، وإما من مرويات أهل السنة التي لا تصلح للإعتماد.. فراجع تجد صحة ما ذكرناه..

والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين..

كلمة أخيرة:

وبعد..

فإنه برغم أن هذا المعترض قد ألبأنا إلى تكرار العديد من توضيحاتنا، من حيث إنه لم يزل يكرر دعاواه، مرة بعد أخرى، فإن هذه التوضيحات لم تخل من بعض الفوائد، والعوائد، التي اقتضت هذه المناسبة بيانها، والتذكير بها..

ولكن ما نود التأكيد عليه هو:

أنا رغم شعورنا بالضيق في البداية، لما اعتبرناه هدراً للطاقة، وللوقت، وللجهد، ولكن راودنا شعور آخر بأنه لا ضير في إعادة التأكيد على عدد من الحقائق، تحصيناً للناس عن الاستسلام لحسن الظن، وعن الوقوع في براثن الغفلة، فرب ضارة نافعة وعسى أن تكرر هوا شيئاً، وهو خير لكم.

والله هو العالم، الحكيم، البصير، وهو الموفق للخير وللهدى، والمسدد للصالح، وللصلاح، وهو ولي المؤمنين الصالحين.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

عيثا الجبل (عيثا الزط سابقاً)

27 جمادى الثانية 1424 هجري الموافق 26 آب 2003 ميلادي

الفهارس

1 - المصادر والمراجع

2 - الفهرس التفصيلي

1 - المصادر والمراجع

- ألف -

- 1 - الإرشاد، للشيخ المفيد، ط سنة 1382 هـ المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق.
- 2 - إعلام الوری بأعلام الهدی للطبرسي، ط سنة 1390 هـ ، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق.
- 3 - إكمال الدين للشيخ الصدوق، ط سنة 1395 هـ. ق. دار الكتب الإسلامية، طهران ايران.
- 4 - إلزام الناصب، للحائري اليزدي، ط المكتبة المرتضوية، طهران، إيران.
- 5 - الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري، ط سنة 1388 هـ. ق مصر.

- ب -

- 6 - بحار الأنوار، للعلامة المجلسي، طبعة حجرية قديمة، وط بيروت مؤسسة الوفاء، لبنان.
- 7 - بشارة الإسلام، للحيدري.

- ت -

8 - تاريخ الأمم والملوك، لابن جرير الطبري، ط دار المعارف، مصر، وط الإستقامة.

9 - تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي، ط المكتبة الحيدرية سنة 1383هـ، النجف الأشرف، العراق.

10 - التفسير الكبير، للرازي، منشورات دار الكتب العلمية، طهران، إيران. وطبعة أخرى.

- ث -

11 - الثقات، لابن حبان البستي، ط سنة 1397 هـ. ق الهند.

- ح -

12 - الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»، ط سنة 1414 هـ. ق دار السيرة، وطبعة جماعة المدرسين، قم، إيران.

13 - الحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام»، ط سنة 1403 هـ. ق جماعة المدرسين، قم، إيران. وط دار الأضواء، بيروت، لبنان.

14 - حياة الحيوان، للدميري، ط دار القاموس الحديث، وط أخرى.

- د -

15 - دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام، لجعفر مرتضى العاملي، الطبعة الثالثة سنة 1414 هـ. ق. وطبعات أخرى.

16 - دراسة في علامات الظهور، لجعفر مرتضى العاملي، الطبعة الأولى وطبعات أخرى، منشورات منتدى جبل عامل الإسلامي، قم إيران.

17 - دلائل الصدق، للمظفر، ط سنة 1395 هـ. ق. قم إيران.

- ر -

18 - ربيع الأبرار، للزمخشري، للزمخشري، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

19 - روضة الكافي، للكليني، المطبعة الإسلامية، سنة 1388 هـ. ق، وط سنة 1377 هـ. ق المطبعة الحيدرية، طهران، إيران.

- ش -

20 - شجرة طوبى، لمحمد مهدي الحائري.

21 - شرح نهج البلاغة، للمعتزلي الحنفي، ط سنة 1385 هـ، مصر.

- ص -

22 - صحيح البخاري، ط سنة 1309 هـ. ق. مصر.

23 - صحيح مسلم، ط محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

24 - صفين، للمنقري، ط سنة 1382 هـ. ق.

- ع -

25 - العبر وديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون، ط سنة 1391 هـ. ق مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

26 - عقد الدرر، طبع القاهرة.

27 - علي «عليه السلام» والخوارج، لجعفر مرتضى العاملي، منشورات المركز الإسلامي للدراسات، ط سنة 1423 هـ. ق بيروت، لبنان.

- غ -

28 - الغارات، للثقفي، مطبعة الحيدري، إيران.

29 - الغدير، للأميني، ط سنة 1397 هـ. ق. دار الكتاب العربي، بيروت.

30 - الغيبة، للشيخ الطوسي، ط سنة 1385 هـ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق.

31 - الغيبة، للنعماني، مكتبة الصدوق، طهران، إيران.

- ف -

32 - الفتوح، لابن أعم، ط سنة 1395 هـ. ق الهند.

33 - الفصول المهمة، لابن الصباغ المالكي

34 - فلاح السائل، لابن طاووس.

- ق -

35 - قرب الإسناد، للحميري، ط سنة 1413 هـ. ق، مؤسسة آل

البيت ^ بيروت، لبنان.

- ك -

36 - الكافي، للكليبي، المطبعة الإسلامية، ط سنة 1388 هـ،

- ومطبعة الحيدري، ط سنة 1377 هـ، طهران، إيران.
- 37 - الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ط دار صادر سنة 1385 هـ. ق. بيروت، لبنان.
- 38 - كتاب الفتن، لابن حماد، طبع دار الفكر، بيروت، لبنان.
- 39 - كشف الغمة، للإربلي، المطبعة العلمية، سنة 1381 هـ. ق، قم، إيران.
- 40 - كمال الدين، للصدوق.
- 41 - كنز العمال، للمتقي الهندي، ط سنة 1381 هـ، الهند.
- م -
- 42 - مآثر الأنافة، للقلقشندي، ط سنة 1964 م، الكويت.
- 43 - المجالس السنوية، لمحسن الأمين.
- 44 - مسند الإمام الرضا، للعطاردي.
- 45 - مصادر نهج البلاغة، لعبد الزهراء الخطيب، ط سنة 1395 هـ. ق مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- 46 - معادن الحكمة، للفيض الكاشاني، ط سنة 1407 هـ. ق جماعة المدرسين، قم، إيران.
- 47 - المعيار والموازنة، لابن الإسكافي، ط سنة 1403 هـ. ق بيروت، لبنان.
- 48 - مفردات القرآن، للراغب الأصفهاني، ط سنة 1381 هـ. ق،

مطبوعات مصطفى البابي الحلبي، مصر.

49 - مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، المطبعة العلمية، قم، إيران.

50 - منتخب الأثر، للشيخ لطف الله الصافي.

51 - ميزان الحكمة، للري شهري، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، سنة 1404 هـ. ق، إيران.

- ن -

52 - نهج البلاغة (جمع الشريف الرضي) بشرح محمد عبده، طبعة الإستقامة.

53 - نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، ط سنة 1387 هـ. ق بيروت، لبنان.

54 - نور الأبصار، للشبلنجي، المطبعة اليوسفية، نشر مكتبة الجمهورية، مصر.

- ي -

55 - ينابيع المودة، للفتدوزي الحنفي، ط سنة 1301 هـ. ق إسلامبول، تركيا.